

صوت غائب ومكتوم

العمال المهاجرون في الإعلام الأردني



المحتويات

1.....	مقدمة
3.....	أهداف الرصد
4.....	أسئلة الرصد
5.....	المنهجية
5.....	العينة
	نتائج رصد كيفية تغطية الصحف الورقية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية
6.....	المؤهلة وعاملات المنازل
	1. حجم التغطية الإعلامية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات
6.....	المنازل
8.....	2. أهمية المادة الصحفية حسب نوعها (تحقيق، تقرير، خبر، مقال)
11.....	3. أهمية المادة الصحفية حسب وجود عنوان فرعي من عدمه
13.....	4. أهمية المادة الصحفية حسب وجود صورة ضمنها أم لا
15.....	5. أهمية المادة الصحفية حسب رقم الصفحة الموجودة فيها
17.....	6. ما أهمية المادة الصحفية حسب موقعها في الصفحة؟
18.....	7. أهمية المادة الصحفية حسب عدد الأعمدة المنشورة عليها
20.....	8. مدى استخدام مصطلحات ومفردات حقوقية في المادة الصحفية
23.....	9. هل يوجد صور نمطية أم لا في المادة الصحفية؟
26.....	10. هل كان للفئات المرصودة صوت أو رأي ضمن المادة الصحفية؟
27.....	11. ما هي لهجة المادة الصحفية بشكل عام؟
30.....	12. الموقف من الحق
33.....	ملخص للنتائج
	نتائج رصد كيفية تغطية المواقع الالكترونية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية
37.....	المؤهلة وعاملات المنازل
	1. حجم التغطية الإعلامية لقضايا العاملين والعاملات في المناطق الصناعية المؤهلة
37.....	وعاملات المنازل
39.....	2. أهمية المادة الالكترونية المنشورة حسب عدد الأسطر
40.....	3. أهمية المادة الالكترونية المنشورة حسب وجود صورة
42.....	التوصيات

تمهيد

تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان مؤسسة أردنية غير حكومية مستقلة محايدة، تعمل على تعزيز حقوق العمال والمهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز الحماية الاجتماعية وسيادة القانون.

يأتي هذا الرصد لتسليط الضوء على كيفية تغطية الوسائل الإعلامية لقضايا العمال المهاجرين في الأردن، ونأمل أن يكون هذا الرصد والتحليل منفذا لزيادة الاهتمام بهذه الفئة التي تلعب دورا هاما في الإقتصاد الوطني وتستحق الاهتمام وتسليط الضوء على قضاياها في وسائل الإعلام المختلفة.

توجه تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة الرصدية من باحثين ومن فريق العمل الرصدي والإحصائي.

ديسمبر / كانون الأول 2021

لطالما عانت ملفات حقوق العمال في الأردن، بوجه عام، من عدم وجود اهتمام إعلامي محلي كافٍ بها، على الرغم من بعض المحاولات الإعلامية هنا وهناك، إلا أنه يمكن القول عمومًا أن التغطية الإعلامية لقضايا العمال لم تصل يومًا لتتواءم مع أهمية هذه القضايا، رغم أن أهمية دور وسائل الإعلام في التوعية بقضايا حقوق الإنسان، التي تشمل حقوق العمال وقضاياهم، وتُشكّل قوّة لا يُستهانُ بها في مجال صياغة وتشكيل الرأي العام وبناء الثقافة المجتمعيّة حيال قضيةٍ ما، لكونها تملك أدوات تمكّنها من الوصول إلى أغلب شرائح المجتمع.

وغالبًا ما تُؤدّي محدودية المعرفة وضعف الفهم الفني بين العاملين في الإعلام، تحديًا الصحفيين، ناهيك عن الافتقار إلى معلومات وبيانات الهجرة المتاحة لإثراء عمل الصحفيين ذوي النوايا الحسنة، إلى إنتاج تقارير ضعيفة، ولا تعبر عن واقع الحال المُعاش بالنسبة للعمال المهاجرين.

كما يمكن التأكيد أن غالبية وسائل الإعلام المحلية لا تستند في تغطيتها لقضايا العمال المهاجرين والقضايا العمالية عمومًا، إلى استراتيجيات محددة وواضحة، ليقترن التعامل مع هذا الملف على أخبار وتقارير تنشر في صحف ومواقع متفرقة، وأحيانًا دون الإلتزام بمعايير إعداد المادّة الإعلامية، ممّا يفرغ هذا الملف من مضمونه، ولا يعطيه الأهميّة التي يجب أن يحظى بها.

يؤكد هذا الأمر على ضرورة القيام بالمزيد من العمل باتجاه شرح الفروق الدقيقة في قضية الهجرة للصحفيين وصناع القرار في وسائل الإعلام، لمساعدتهم على المساهمة في إنتاج تغطية أكثر توازنًا حول هذه الظاهرة المعقدة.

وبالحديث عن مدى اهتمام الصحافة المحلية بقضايا العاملين/ات في المصانع وعاملات المنازل، التي يتطرق لهما هذا الرصد بشكل خاص، نجد أن الإهمال الإعلامي لهذين الملفين يتفاقم خاصة إذا ما رُبط بفكرة أن أكثر من 76% من العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة هم من العمال المهاجرين. حيث يبلغ عدد العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة 76220 عاملاً وعاملة، منهم 57818 من العمال المهاجرين الذين يتوزعون حَسَب النوع الاجتماعي كالتالي: 19269 ذكور، و38549 من الإناث، و18402 عاملاً أردنيًا يشكل الذكور منهم 4058، وتشكل الإناث منهم 14344¹، في حين أن كل عاملات المنازل اللاتي يقدر عددهن بحوالي 50 ألف عاملة، هن عاملات مهاجرات، ما يعني المزيد من التهميش، بسبب عدم النظر إلى قضايا العمال المهاجرين إعلامياً على أنها ملف ذو أولوية ويجب الإهتمام به.

1 <https://cutt.us/ba0h2>

يأتي هذا الأمر في سياق أوسع يُشير إلى قلة اهتمام وسائل الإعلام المحلية بقضايا حقوق الإنسان عمومًا، ومنها ملف حقوق العمال، ليتضاعف في حال نظرنا إلى التغطية الإعلامية لقضايا العمال المهاجرين، حيث يبدو أكثر وضوحًا مع تطوّر وامتداد وسائل الإعلام، الذي عكسته ضخامة أعداد الفضائيات والإذاعات والمواقع الإلكترونية، مع بقاء الإعلام التقليدي، المُتمثل في الصحف الورقيّة.

وفي ظل ضعف الإهتمام السائد بقضايا العمال المهاجرين في وسائل الإعلام والصحف المحلية، يلعب المجتمع المدني الذي يحظى بالقليل من الإهتمام دورًا في إبراز قضايا العمال المهاجرين، بالإضافة إلى النقابات العمالية والمنظمات الحقوقية التي تولي اهتمامًا كبيرًا لأوضاع هذه الفئة.

كما يمكن ملاحظة هذا الأمر عبر الاطلاع على أغلب الصحف المحلية، التي على سبيل المثال لا الحصر لا تستغل افتتاحياتها، أو أهم المقالات فيها لنشر قضايا تتعلق بالعمال، حيث تُخصّص هذه المساحات - عادة - لإبداء موقف الصحيفة من القضايا السياسيّة.

من ناحية أخرى، يقع جزءٌ من المسؤولية على الإعلاميّ أو الصحفيّ الذي يغطّي هذا القطاع، حيث تقتصر تغطيات معظم الصحفيين - عادة - على الطابع الخبري، التي يستقونها من مصادرهم، متناسين أو متجاهلين وجود أنماط صحفيّة أخرى، ما قد يؤدي إلى اللجوء لاستخدامها لمنافع أكبر، كأن يتم استعمالها لصالح القطاع الذي يغطيه الصحفي، كونها تعطي معلومات أكثر، وتحاول وضع يدها على الإشكاليّات المحيطة بالقضية أو الحدث، مع محاولة التقصي لإيجاد حلولٍ موسعة لهذه الإشكاليّات.

وفي الجانب النظري، تؤكد دراسات وتقارير محلية تم رصدها على مدى العشرين عامًا الماضية ضحالة اهتمام الإعلام الأردني بقضايا العمال المهاجرين. خاصة عاملات المنازل والعاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة، حيث أظهر البحث المكتبي وجود دراسات قليلة جدًا تتناول مدى اهتمام الإعلام الأردني بقضايا العمال المهاجرين، وبالحدوث بالتحديد عن كيفية تغطية الإعلام الأردني لقضايا العمال المهاجرين، تم رصد دراسة وحيدة صدرت عام 2012 عن الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية ومركز مهارات اللبناني ضمن مشروع نفذاه حمل اسم «رصد التغطية الإعلامية للعمالة الوافدة»² أكد أن الصحف والمواقع الإلكترونية كانت تتناول موضوع العمالة المهاجرة عمومًا ودون تحديد للجنسية بنسبة 53%. أما بخصوص موقع الجانب القانوني في التغطية الإعلامية من حيث الوجود النظامي أو عدمه (تصويب الوضع القانوني)، فقد لوحظ أن التغطية الإعلامية لم تحدد هذا الجانب بنسبة كبيرة بلغت 69%، وكشف التحليل أن التغطية الإعلامية لقضايا العمالة المهاجرة لا تستند على أي صورة ثقافية نمطية بنسبة 96%، علمًا بأن التغطية التي عكست صورة نمطية سلبية كانت ذات أبعاد اجتماعية-اقتصادية صرفة، تركز على أن هؤلاء العمال يؤثرون على أجر الأردنيين وفرص عملهم، ويعزى ذلك إلى أن هذه التغطية كانت محايدة من قبل مُعدّها بنسبة كبيرة جدًا وصلت إلى 83%.

2 <https://cutt.us/kHAMc>

وكانت هذه الدراسة الوحيدة التي تمكن فريق «تمكين» للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، المُشكل خصيصًا لإعداد هذا الرصد، من إيجادها، التي تتطرق بشكل خاص إلى تغطية قضايا العمال المهاجرين في الإعلام الأردني، مع الإشارة إلى أن الدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية جاءت جزءًا من دراسات أكبر، كان منها هذا الملف مثل دراسة «الآخر، هل الإعلام أداة لخطاب الكراهية»³ أعدتها عام 2019 جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، وتناولت خطاب الكراهية في الإعلام، وتطرقت قبلها دراسة للمعهد الأردني للإعلام، أعلن عن نتائجها عام 2015 لتغطية الإعلام لقضايا العمال المهاجرين ضمن دراسة واسعة حملت عنوان «تغطية وسائل الإعلام الأردنية لقضايا حقوق الإنسان»⁴.

وفي نفس السياق، تم التطرق إلى كيفية تغطية قضايا العمال المهاجرين في الإعلام الأردني في دراسة أعدها مركز الفينيق للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية عام 2013 حملت عنوان «تغطية وسائل الإعلام الأردنية المقروءة لحقوق الإنسان»⁵.

إن الإفتقار إلى دراسات تتطرق إلى أوضاع العمال المهاجرين وتركز على قضاياهم وتغطيتها الإعلامية باستثناء دراسة واحدة تطرقت إلى تغطية الإعلام لقضايا العمال المهاجرين بشكل محدد، قابله استمرار طرح فكرة ضعف الإعلام المحلي من ناحية التزام معايير مهنية تتسم بالدقة والموضوعية والحياد عند تغطية قضايا العمال المهاجرين، ورافقه الشعور العام لدى المراقبين أن الإعلام المحلي عادة ما يتبنى وجهة النظر الحكومية؛ التي تُحفل العمال المهاجرين مسؤولية تزايد أرقام البطالة، وتسمح بنمو خطاب إعلامي يميز ضدهم، ما أوجد الحاجة لإعداد هذا الرصد الذي يهدف إلى إلقاء الضوء بشكل مفصل على جوانب التغطية الصحفية، ممثلة بالصحف والمواقع الإلكترونية، لمفلي العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة، وعاملات المنازل، انطلاقًا من الإيمان بأن توفير رصد علمي قائم على التحليل الكمي والنوعي لعينة الرصد، سيوفر أدلة قد تؤكد أو تنفي الفرضيات التي تشير إلى أن اهتمام الإعلام الأردني بمفلي العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة، وعاملات المنازل ما زال أقل من المطلوب ولم ينجح، حتى اليوم، بلفت النظر إلى هموم وقضايا هاتين الفئتين.

أهداف الرصد

يسعى هذا الرصد إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن حجم التغطية الصحفية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل.
2. قياس مدى التزام وسائل الإعلام المرصودة بتغطية قضايا العاملين/ات في المناطق

3 <https://cutt.us/2mADt>

4 <https://cutt.us/OO11L>

5 <https://cutt.us/sBaVJ>

الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، بطريقة محترفة صحفياً، وتلتزم بمعايير الدقة والموضوعية والحياد.

3. بيان موقف وسائل الإعلام المرصودة من قضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، سواء كان إيجابياً، أم سلبياً، أم محايداً.

4. الكشف عن مدى التزام وسائل الإعلام المرصودة باستخدام مفردات ومصطلحات حقوقية عند تغطية قضايا العاملين/ات في المصانع وعاملات المنازل.

5. الكشف عن مدى التزام وسائل الإعلام المرصودة بتعزيز أو عدم تعزيز صور نمطية تخص العاملين/ات في المصانع وعاملات المنازل.

6. قياس مدى التزام وسائل الإعلام المرصودة بالمعايير الحقوقية عند تغطية قضايا العاملين/ات في المصانع وعاملات المنازل.

أسئلة الرصد

لوصول إلى أكبر قدر ممكن من التفاصيل حول حجم وطريقة تغطية الإعلام الأردني لقضايا العاملين/ات في المصانع وعاملات المنازل، طرحت استبانة الرصد الأسئلة التالية:

1. ما حجم التغطية الإعلامية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل من حيث عدد المواد الصحفية المنشورة؟

2. أهمية المادة الصحفية حسب نوعها (تحقيق، تقرير، خبر، مقال)؟

3. ما أهمية المادة الصحفية حسب وجود عنوان فرعي من عدمه؟

4. ما أهمية المادة الصحفية حسب وجود صورة ضمنها أم لا؟

5. ما أهمية المادة الصحفية حسب رقم الصفحة الموجودة فيها؟

6. ما أهمية المادة الصحفية حسب موقعها في الصفحة؟

7. ما أهمية المادة الصحفية حسب عدد الأعمدة المنشورة عليها؟

8. ما مدى استخدام مصطلحات ومفردات حقوقية في المادة الصحفية؟

9. هل تحتوي المادة الصحفية على صور نمطية أم لا؟

10. هل كان للفئات المرصودة صوت أو رأي ضمن المادة الصحفية؟

11. ما هي لهجة المادة الصحفية بشكل عام؟

12. ما هو الموقف من الحق؟

المنهجية

استند هذا الرصد على أداة تحليل المضمون الكمي والنوعي للصحافة المحلية المقروءة، سواء أكان في الصحف أو المواقع الإلكترونية، حيث تم تطوير استبيان مكون من مجموعة أسئلة، ستحقق إجاباتها أهداف الرصد المذكورة آنفاً، حيث شكّلت جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، الجهة التي أعدت الرصد، فريقاً مكوناً من باحث رئيسي، وفريق رصد، تم تدريبه على كيفية استخراج البيانات المطلوبة من الصحف والمواقع الإلكترونية، ليتم لاحقاً تحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

العينة

عمل فريق الرصد على تطوير منهجية رصد تتناسب مع الموضوع المطروح للرصد، واستندت إلى اختيار عينة تمثل وسائل الإعلام المطبوع هي صحف (الرأي، والدستور، والغد) وثلاثة مواقع إلكترونية عينة تمثل الصحافة الإلكترونية هي (عمون، والمقر، وجو 24)، حيث عمل الفريق على استقصاء كل ما نشرته المواقع الإلكترونية الثلاثة خلال العشر سنوات الأخيرة، ابتداءً من عام 2010 إلى عام 2019، من تغطيات صحفية لقضايا العاملين/ات في المصانع وعاملات المنازل، مع الإشارة إلى أن موقع جو 24 تأسس بتاريخ 21 مارس 2012⁶. لذلك تم رصد جميع ما نشره الموقع بدءاً من تاريخ تأسيسه حتى عام 2019، في حين تأسس موقع المقر في نوفمبر 2011⁷، أما موقع عمون فتأسس عام 2006⁸.

بالنسبة للصحف الورقية، ونظراً لصعوبة رصد كافة الأعداد الصادرة، ارتأى فريق الرصد أخذ عينة من كل صحيفة ممثلة بثلاثة أشهر من كل عام هي (آذار، تموز، تشرين الثاني)، حيث تم زيارة مقرات هذه الصحف، والرجوع إلى الأرشيف، للاطلاع على كامل نسخها المنشورة في الثلاثة أشهر المذكورة من عام 2010 إلى عام 2019، لرصد المواد الصحفية التي تشير بشكل واضح، إلى أي خبر عن العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة، سواء أردنيين أو مهاجرين، وكذلك عاملات المنازل.

الجدير ذكره إن منهجية البحث اختلفت ما بين رصد الصحف والمواقع الإلكترونية، حيث كان من السهل إيجاد إجابات لأسئلة استبانة الرصد في الصحف الورقية كونه يمكن رصد شكل التغطية سواء من حيث مكان نشر المادة الصحفية، والمساحة التي أعطيت لها، وغيرها من المؤشرات، ولذلك ارتأى فريق الرصد تخصيص جزأين منفصلين؛ أحدهما يرصد كيفية تغطية الصحف الورقية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، والآخر يرصد كيفية تغطية الملافين في الصحافة الإلكترونية.

6 <https://cutt.us/V5BQ7>

7 <https://cutt.us/H0X2r>

8 <https://cutt.us/fkQr2>

أولاً: الصحف الورقية

نتائج رصد كيفية تغطية الصحف الورقية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل

1. حجم التغطية الإعلامية لقضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل

بلغ عدد المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث (الرأي، الدستور، الغد) في أشهر آذار وتموز وتشرين الثاني من عام 2010 إلى 2019، التي تناولت بشكل أو بآخر؛ أخباراً حول العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل (468) مادة صحفية، من ضمن آلاف الأخبار التي نشرت خلال السنوات العشر في الصحف؛ لتكون صحيفة الدستور في المرتبة الأولى بنشرها (219) مادة صحفية بنسبة 47%، يليها صحيفة الغد بنشرها (132) مادة صحفية بنسبة 28%، وآخرها صحيفة الرأي بنشرها (117) مادة صحفية بنسبة 25%.

عمومًا، هذه الأرقام تؤكد ضآلة المواد الصحفية المنشورة في الصحف الورقية التي تلقي الضوء على قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، إذ يعتبر رقم (468) رقمًا ضئيلاً جداً، نسبة إلى آلاف أو حتى عشرات آلاف الأخبار التي تم نشرها في الصحف الورقية، ولتأكيد هذه الفرضية؛ عمل فريق الرصد على متابعة عدد الأخبار في عدد واحد من كل صحيفة الرأي والدستور والغد، ليكون معدل المواد الصحفية المنشورة ما بين 78 إلى 125 مادة صحفية، بمعدل متوسط 90 مادة صحفية يومية تنشر في كل صحيفة، ما يعني أنه بحساب عدد الأخبار المنشورة في الثلاثة صحف في ثلاثة أشهر، هي عينة الرصد، هناك حوالي 24300 مادة صحفية، كان عدد المواد الصحفية التي تناولت قضايا العاملين/ات في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل منها 468 خبرًا، وبنسبة لا تتجاوز 2% من مجموع المواد الصحفية.

بنظرة تحليلية إلى أسباب قلة الأخبار المنشورة في الصحف الورقية الثلاث، يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل عدة، بعضها خاص بالسياسة التحريرية المتبعة في وسائل الإعلام، حيث عادة ما تكون التقارير والأخبار الخاصة بحقوق العمال عمومًا، في ذيل الاهتمامات، ولتفرد المساحة الأكبر للحديث عن الأخبار السياسية والأنشطة الحكومية، ليبقى هامشًا صغيرًا لأخبار منظمات المجتمع المدني مثل النقابات العمالية والمنظمات الحقوقية، التي عادة ما تكون هي الجهة الأكثر اهتمامًا بحقوق العمال.

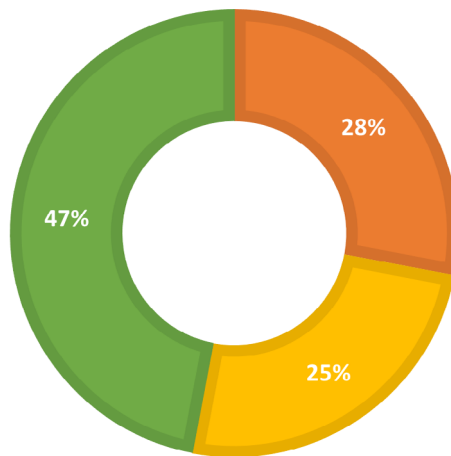
من جهة أخرى، فإن جزءًا من المسؤولية يقع على عاتق الصحفي الذي يغطي هذا القطاع، حيث عادة ما تقتصر تغطيات معظم الصحفيين على الطابع الخبري الذي يستقونه من

مصادرهم، متناسين أو متجاهلين وجود أنماط صحفية أخرى، قد يؤدي اللجوء لاستخدامها لمنافع أكبر، لصالح القطاع الذي يغضبه الصحفي، كونها تعطي معلومات أكثر وتحاول وضع يدها على الإشكاليات، مع محاولة التَّقْصِي لِإيجاد حلول لهذه الإشكاليات فضلًا عن شبه غياب للصحافة الحقوقية المتخصصة عن ساحة وسائل الإعلام إلا ما ندر.

بالتدقيق في عدد الأخبار المنشورة في الصحف اليومية الثلاث عامًا بعد عام، يمكن القول إنه من ناحية عدد الأخبار، لم يكن هناك تغيير أو تطور ملحوظ، حيث بلغ مجموع المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث عام 2010 (45) مادة صحفية، لترتفع إلى (83) مادة صحفية عام 2011، ثم انخفضت إلى (54) مادة صحفية عام 2012 وارتفعت إلى (70) مادة صحفية عام 2013، لتعود إلى الانخفاض عام 2014 لتبلغ (39) مادة صحفية ثم (43) مادة صحفية عام 2015 و (36) مادة صحفية عام 2016 لتعاود الانخفاض عام 2017 فيصبح عدد المواد المنشورة (31) مادة صحفية، وشهد عام 2018 أقل عدد أخبار منشورة حيث بلغ عددها (27) مادة صحفية لترتفع إلى (40) مادة صحفية عام 2019.

نسبة الأخبار 2010-2019

الدستور الرأي الغد



رسم بياني رقم (1): مجموع الأخبار ونسبها لصحيفة الغد والرأي والدستور للأعوام من 2010-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الصحيفة
9	8	8	15	13	21	12	17	14	15	الغد
17	7	12	7	13	7	21	8	11	14	الرأي
14	12	11	14	17	11	37	29	58	16	الدستور
40	27	31	36	43	93	70	54	83	45	المجموع

جدول 1: مجموع الأخبار حسب السنة لصحيفة الغد والرأي والدستور

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الصحيفة
22.5%	30%	26%	42%	30%	54%	17%	31%	17%	33%	الغد
42.5%	26%	39%	19%	30%	18%	30%	15%	13%	31%	الرأي
35%	44%	35%	39%	40%	28%	53%	54%	70%	36%	الدستور
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

جدول 2: النسبة المئوية للأخبار حسب كل سنة لصحيفة الغد والرأي والدستور

2. أهمية المادة الصحفية حسب نوعها (تحقيق، تقرير، خبر، مقال)

تنقسم المواد الصحفية حسب نوعها إلى خبر، وتقرير صحفي، ومقال صحفي، وتحقيق صحفي، لكل واحدة من هذه الأشكال أسس وبناء مختلف، سنشرحها بشكل غير مفصل هنا للتفريق بينها:

- الخبر: هو إعلان عن حدث جديد أو متميز، أو نقل معلومات عن حدث وأمر يهم أكبر عدد من الجمهور، ويعرف صحفيًا بأنه وصف لحدث مهم بالنسبة للجمهور، كما هو مهم بالنسبة للصحفي والصحيفة، فقيمة الحدث بالنسبة للصحفي تتحدد بمدى قابلية هذا الحدث للنشر.

يتوجب أن يجيب الخبر على ستة أسئلة أو ما يعرف بالـ H+W5 ماذا، من، متى، أين، لماذا وكيف، ويجب أن يكون للخبر كذلك مقدمة، ومتن، وخاتمة، وغالبًا يعتمد أسلوب الهرم المقلوب في الخبر، حيث يبدأ الخبر بالأكثر أهمية وحادثة إلى تفاصيل الخبر وأخيرًا الأقل أهمية، وعنوان الخبر يفترض أن يكون مختصرًا، جذابًا، شاملاً.

ولأن أهم صفات الخبر هو الإختصار والشمول، فعادة ما يكون الخبر على لسان مصدر واحد، أو يكون عبارة عن بيان صحفي من جهة ما سواء حكومية أو من منظمات المجتمع المدني، وعادة لا يحتوي الخبر على تفاصيل كثيرة تخص القضية المطروحة، بل هو إيجاز حول حدث جديد حصل في وقت نشر الخبر.

- التقرير الصحفي: هو وصف موضوعي وعرض تفصيلي لمعلومات وحقائق وبيانات وأرقام وإحصاءات لحدث ما أو واقعة ما، متضمنًا وجهات النظر المختلفة التي تحكم أطراف التقرير.

ولا يتضمن التقرير رأي الكاتب، بل معلومات أساسية مصاغة بموضوعية، وهو شكل كتابي صحفي أكثر تطورًا من النقل الأخباري المباشر.

ينطلق الصحفي في تحضيره للتقرير الصحفي من سؤال رئيسي، هو: عن ماذا يدور هذا التقرير بالفعل؟ ما هو الخبر؟ ما هي القصة الأخبارية؟ وكيف يمكنني أن أرويها في أقل عدد من الكلمات؟ ومن المفترض أن يجيب التقرير الصحفي عن أسئلة تختلف قليلاً عن أسئلة الخبر:

- من هو الشخص؟
 - ما هي صورته؟
 - ما هي مشاعره أو انفعالاته؟
 - ما هو موقفه (أقواله)؟
- التحقيق الصحفي: يعد من أهم أشكال المواد الصحفية، وأكثرها تطلباً لجهة جمع المعلومات، وتعدد المصادر والتعزيز بالبيانات والوثائق والمعلومات، إعداد تحقيق صحفي يتطلب في بعض الأحيان عدة أشهر وأحياناً تعاوناً بين أكثر من صحفي.
- يشترك التحقيق الصحفي مع التقرير الصحفي بالمتطلبات، لكنه يتطلب تعمقاً أكبر وبحثاً بين السطور، حيث إن الصحفي في التحقيقات يضع يده على المشكلات والحلول عبر معالجة قضايا لم يسبق الحديث عنها، أو كشف حقائق وأسرار كانت غائبة سابقاً.
- المقال: هي المادة الصحفية التي تتركز على طرح الكاتب لرأيه في قضية ما، وعادة ما يكون وصف لرأي حول حدث جديد.
- يجدر القول هنا، أن كافة أنواع المواد الصحفية تشترك في مجموعة من العوامل يجب أن تتوفر بها، هي:
- المصداقية: يجب أن تكون المادة الصحفية ذات مصداقية، بخلاف ذلك تفقد ثقة القارئ.
 - الدقة والموضوعية: أي نقل جميع جوانب القضية وعدم الإخفاء المتعمد لجوانب معينة.
 - السلاسة والبساطة في الصياغة: الصياغة غير الرشيقة تنفر القارئ عن استكمال قراءة المادة.
 - المصادر الموثوقة: الحديث مع المصدر المسؤول والمباشر، المصادر المبهمة تقلل من مصداقية المادة، كما أن المصادر الثانية والثالثة لا يمكن الاعتماد عليها.
 - لا يجوز أخذ طرف (موقف) في الرواية، المطلوب نقل المعلومات كما هي.

انطلاقاً من هذا التعريف بأنواع المواد الصحفية، ارتأى فريق الرصد تقسيم المواد الصحفية حسب أهميتها إلى ثلاثة معايير هي: (مهمة: وتحوي التقرير أو القصة

الأخبارية والتحقيق، متوسطة الأهمية وتحوي: المقال، وقليلة الأهمية وتحوي: الخبر)، واستند فريق الرصد في تقسيمه المواد الصحفية بهذا الشكل إلى مبدأ القيمة الخبرية الموجودة في المادة الصحفية، والجهد المبذول في إعدادها.

بلغ عدد المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاثة، التي تم تصنيفها على أنها مهمة (123) مادة صحفية، وبنسبة 26% من مجموع المواد الصحفية المنشورة خلال العشر سنوات، واحتلت صحيفة الغد المرتبة الأولى بنشرها (54) مادة مهمة وبنسبة 44%، تلتها صحيفة الدستور بعدد مواد صحفية بلغ (43) مادة صحفية وبنسبة 35%، ثم الرأي ب (26) مادة صحفية بنسبة 21%.

وفيما يتعلق بعدد المواد التي صنفت على أنها متوسطة الأهمية، فقد بلغ عددها في الصحف الثلاث (56) مادة صحفية وبنسبة 12% من مجموع المواد الصحفية المنشورة خلال عشر سنوات، وجاءت صحيفة الدستور في المرتبة الأولى ب (39) مادة صحفية وبنسبة 70%، ثم صحيفة الغد ب (13) مادة صحفية بنسبة 23%، ثم صحيفة الرأي ب (4) مواد صحفية بنسبة 7%.

أما المواد الصحفية الأقل أهمية كان لها الصدارة بعدد المواد المنشورة، إذ بلغ عددها في الصحف الثلاث (289) مادة صحفية وبنسبة 62% من مجموع المواد الصحفية المنشورة خلال عشر سنوات، وجاءت صحيفة الدستور في المرتبة الأولى بنشرها (137) مادة صحفية بنسبة 48%، تلتها صحيفة الرأي بعدد مواد صحفية بلغ (87) مادة صحفية وبنسبة 30%، وأخيرًا صحيفة الغد بعدد مواد صحفية (65) مادة صحفية بنسبة 22%.

بتحليل هذه الأرقام والنسب، نجد أن صحيفة الغد كانت الأكثر اهتمامًا بنشر تقارير وتحقيقات صحفية تناولت فيها غالبية قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، وتصدرت الغد بعدد المواد الصحفية المهمة وكانت الأقل في عدد المواد الصحفية الأقل أهمية.

ويعني ذلك أن اهتمام الصحف الورقية بهذا الملف لا يعكسه فقط عدد المواد الصحفية المنشورة بل نوع المادة أيضًا، وغالبًا ما يكون مصدر الأخبار الصحفية، التي تم تصنيفها على أنها قليلة الأهمية؛ الجهات الحكومية مثل وزارة العمل، ووزارة الداخلية، وغيرها من الجهات الرسمية، وعادة يتم نشر البيان الصحفي تحت اسم خبر دون التعمق فيه، أو مناقشة ما جاء فيه، أو طرح وجهة النظر الأخرى، وفي العادة يكون هذا الأمر مقبول صحفيًا؛ لأن الطابع الخبري يفرض نفسه على ما يطلق عليه الخبر الصحفي، وبما أن نتائج الرصد تشير إلى طغيان الأخبار على الأنواع الأخرى من المواد الصحفية، ما يعطي مؤشرًا على قلة اهتمام الصحف الورقية بجودة المنتج، واعتمادها على الأخبار والبيانات الصحفية التي غالبًا ما تتبنى وجهة نظر واحدة.

عدد الأخبار قليلة الأهمية (خبر عادي)	عدد الأخبار متوسطة الأهمية (مقال)	عدد الأخبار المهمة (تقرير، تحقيق، قصة)	الصحيفة وعدد الأخبار
65	13	54	الغد 132
49%	10%	41%	
87	4	26	الرأي 117
75%	3%	22%	
137	39	43	الدستور 219
62%	18%	20%	

جدول 3: أهمية المادة الصحفية حسب نوعها للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للمواد الصحفية 468
الدستور	الرأي	الغد	
43	26	54	عدد المواد الصحفية المهمة (كافة الصحف) 123
35%	21%	44%	
39	4	13	عدد المواد الصحفية متوسطة الأهمية (كافة الصحف) 56
70%	7%	23%	
137	87	65	عدد المواد الصحفية قليلة الأهمية (كافة الصحف) 289
48%	30%	22%	

جدول 4: مقارنة الأهمية حسب نوع المادة: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

3. أهمية المادة الصحفية حسب وجود عنوان فرعي من عدمه

من المتعارف عليه في المدارس الصحفية المختلفة، أن يكون لكل مادة صحفية، مهما كان نوعها، عنواناً رئيسياً يوضح بشكل مختصر عن ماذا يتحدث الخبر، بذلك من المستحيل أن تجد مادة صحفية في أي صحيفة ورقية أو إلكترونية لا تحمل عنواناً رئيسياً، ولإيضاح أهمية أكبر على المادة الصحفية، يتم اللجوء إلى وضع عنوان فرعي للمادة الصحفية، أو يسمى العنوان المفتاحي للمادة، يعمل على التمهيد للعنوان الرئيسي، أو يشرح أو يشير

لجزء من المادة الصحفية لم يتم ذكره في العنوان الرئيسي، ما يعطي المادة الصحفية مدخلاً إضافياً يشجع القارئ على قراءة ما جاء في نصها.

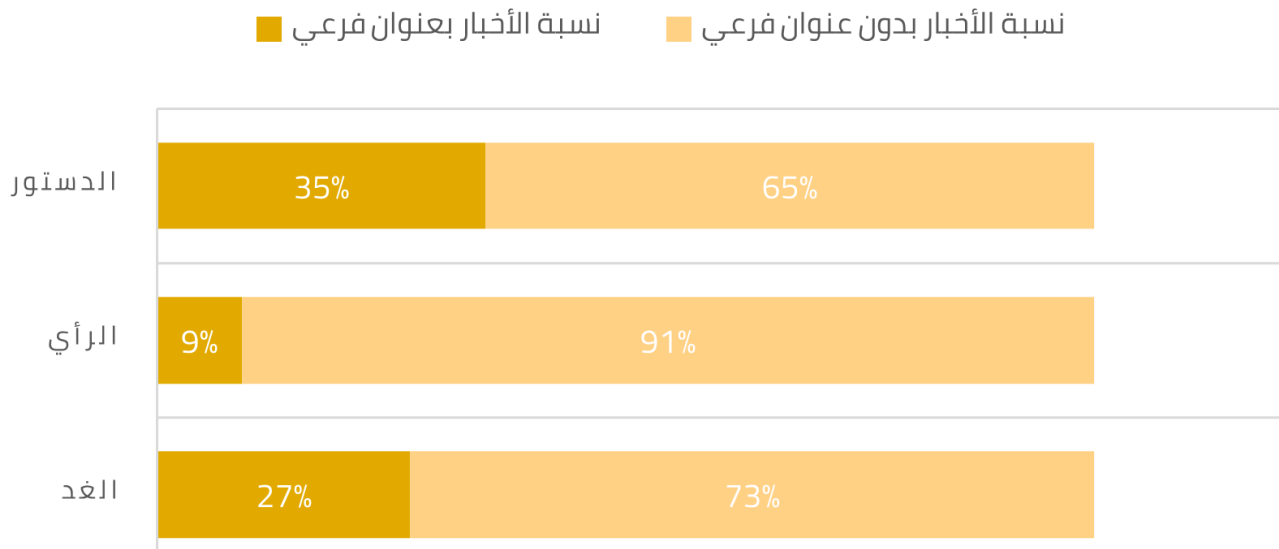
بذلك، فإن المواد الصحفية التي تنظر إليها السياسة التحريرية في أي مؤسسة صحفية على أنها مهمة، يتم وضع عنوان فرعي لها، واستناداً إلى ذلك، أضاف فريق الرصد مؤشر مدى أهمية المادة الصحفية من حيث وجود عنوان فرعي لها من عدمه، حيث قسم فريق الرصد المواد الصحفية المنشورة، من حيث أهميتها استناداً إلى وجود عنوان فرعي من عدمه، باعتبار المواد الصحفية التي ضمت عنواناً فرعياً مواداً مهمة، في حين اعتمد وصف المواد الصحفية التي لم تشتمل عنواناً فرعياً بقليلة الأهمية، مع التأكيد على أنه لا يمكن النظر إلى أهمية المادة الصحفية من عدمها بوجود عنوان فرعي من عدمه فقط، لكنه اعتبر مؤشراً واحداً من ضمن عدة مؤشرات تم تحليلها بشكل كامل سيكشف عن مدى اهتمام الصحف الورقية الأردنية بقضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل.

من بين مجموع أخبار الأخبار الكلي للمواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد، البالغ عددها (468) مادة صحفية، كان عدد أخبار الأخبار التي احتوت على عنوان فرعي في الصحف الثلاثة (122) مادة صحفية فقط، مقابل (346) مادة صحفية لم تحوي عنواناً فرعياً في موادها ما يعني قلة اهتمام الصحف بهذا الجانب عند تغطية قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة أو عاملات المنازل.

ورغم تقارب نسب الصحف في عدم اهتمامها بوضع عنوان فرعي للمادة الصحفية، إلا أن صحيفة الدستور كانت الأكثر اهتماماً بوضع عنوان فرعي، فمن بين (219) مادة صحفية نشرتها الدستور، خلال فترة الرصد، احتوت (77) مادة صحفية منها على عنوان فرعي وبنسبة 35%، مقابل (142) مادة صحفية خلت من العناوين الفرعية.

أما صحيفة الغد فاحتوت (35) مادة صحفية من بين (132) مادة صحفية نشرتها وبنسبة 27% على عنوان فرعي، في حين غاب العنوان الفرعي عن (97) مادة صحفية بنسبة 73% لتكون صحيفة الرأي في المركز الأخير بوضعها عنواناً فرعياً لـ (10) مواد صحفية بنسبة 9% فقط من 117 مادة صحفية نشرتها ليكون عدد المواد الصحفية المنشورة دون عنوان فرعي (107) مواد صحفية بنسبة 91%.

الأهمية حسب العنوان الفرعي: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور



رسم بياني رقم (2): الأهمية حسب العنوان الفرعي: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للمواد الصحفية 468
الدستور	الرأي	الغد	
77	10	35	عدد الأخبار المهمة (كافة الصحف) 122
63%	8%	29%	
142	107	97	عدد الأخبار قليلة الأهمية (كافة الصحف) 346
41%	31%	28%	

جدول 5: مقارنة الأهمية حسب العنوان الفرعي: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

4. أهمية المادة الصحفية حسب وجود صورة

إن وجود صورة، سواء كانت صورة أشخاص أو أماكن أو مقرات أو صورة تعبيرية أو انفوجراف أو رسم بياني، ضمن المادة الصحفية يعتبر مؤشراً واضحاً على مدى اهتمام وسيلة الإعلام بهذه المادة، حيث عادة ما يرافق أي مادة صحفية تعتبر ذات أولوية بالنسبة للوسيلة الإعلامية صورة مرتبطة بتلك المادة الصحفية، وتعتبر الصورة عامل جذب مهم للقراء إذ يلعب المحتوى البصري دوراً مهماً في تشجيع القارئ للاطلاع على المادة الصحفية، بل إن البعض يرى أهميتها توازي المادة الصحفية نفسها وقد تفوقها في بعض الأحيان

انطلاقاً من مبدأ صحفي يقول «الصورة تساوي ألف كلمة»، خاصة إذا كانت توثق حدثاً، وقد تكون الصورة في موضوع رصدنا هذا توثيقاً لانتهاك لأحد حقوق العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة، أو عاملات المنازل.

ولغايات تسليط الضوء على مدى اهتمام الصحف الثلاث بإرفاق صورة مع المادة الصحفية، تم تقسيم المواد إلى نوعين حسب إرفاق صورة من عدمه، عموماً يمكن القول إن الصحف الثلاث أهملت هذا الجانب بشكل لافت، فمن بين (468) مادة صحفية تم نشرها خلال فترة الرصد تخص قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة أو عاملات المنازل تم إرفاق صور في (66) مادة صحفية فقط وبنسبة 14% من مجموع الأخبار، في حين خلت بقية المواد من وجود صور.

صحيفة الغد جاءت في صدارة الصحف الثلاثة من حيث إرفاق صور، حيث أرفقت صوراً مع (34) مادة صحفية من بين (132) مادة صحفية نشرت خلال فترة الرصد لتبلغ نسبة إرفاقها لصورة 26% في حين خلت 74% من موادها من أية صور، وجاءت صحيفة الدستور ثانياً بإرفاقها صوراً مع (26) مادة صحفية وبنسبة وصلت إلى 12% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد والبالغ (219) مادة صحفية، أما صحيفة الرأي فأرفقت صوراً مع (6) مواد صحفية فقط، مشكّلة ما نسبته 5% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد، وبعدها (117) مادة صحفية.

بالدخول في تفاصيل هذا الجزء من الرصد، تجدر الإشارة إلى أن غالبية الصور التي تم نشرها كانت إما لمسؤولين أدلوا بتصريحات حول أمر يخص قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة أو عاملات المنازل، أو صور لمقرات حكومية تتابع هذا الملف مثل مقر وزارة العمل، والمدن الصناعية المؤهلة، أو صورة لأحد المصانع، في حين غابت بشكل كبير صور توثيق انتهاك يقع على العمال والعاملات، كذلك غابت الصور أو المرئيات التي تصور جدولاً أو انفوجراف يشير إلى أرقام تخص هذا الملف، وهذا يؤكد أنه حتى عند نشر الصور فلم تكن، غالباً، صوراً تعبر عن ظروف العمال في أماكن العمل.

انتهاك آخر، رصده الفريق، يتمثل في نشر صور لعمال وعاملات دون أخذ إذنهم، مثل تصوير عاملات منازل في الشارع دون علمهن، أو تصوير عمال وافدين في مراكز أمنية وأيضاً دون أخذ إذنهم، ما يشكل مخالفة لمعايير العمل الصحفي الذي يلزم الصحفي أو المصور الصحفي بأخذ إذن الشخص الذي يريد تصويره، وإخباره أين سيتم نشر الصورة وفي أي سياق، وهذا يقود إلى مخالفة مهنية أخرى يتم ارتكابها بحق العمال والعاملات، تحديداً المهاجرين، تتمثل في التقاط صور لهم، ومن ثم استخدامها في سياق مادة صحفية تميز ضدّهم، أو تشيطنهم أحياناً مثل استخدام الصور في تقرير صحفي يقول «فوضى الخادمت إلى متى» أو «عامل وافد يسرق محطة بنزين».

الصحيفة وعدد الأخبار	(بوجود الصورة)	(عدم وجود الصورة)
الغد 132	34	98
	26%	74%
الرأي 117	6	111
	5%	95%
الدستور 219	26	193
	12%	88%

جدول 6: الأهمية حسب وجود الصورة: للأعوام من 2010-2019, لصحيفة الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
26	6	34	عدد المواد الصحفية التي تم ارفاق صورة معها 66
39%	9%	52%	
193	111	98	عدد المواد الصحفي التي لم يتم ارفاق صورة (كافة الصحف) 402
48%	28%	24%	

جدول 7: مقارنة الأهمية حسب وجود الصورة: للأعوام من 2010-2019, لصحيفة الغد والرأي والدستور

5. أهمية المادة الصحفية حسب رقم الصفحة الموجودة فيها

تنتج الصحف اليومية وتستقبل يوميًا عشرات المواد الصحفية، لتعمل كل صحيفة مع نهاية اليوم على تنقيحها واختيار ما يناسب سياساتها التحريرية لنشره، وهنا تبدأ عملية تقسيم المواد الصحفية على الصفحات، وبغض النظر عن عدد صفحات كل صحيفة ورقية، أو عدد ملاحقها، عادة ما يتم تخصيص الصفحات الأولى للمواد الصحفية الأكثر أهمية، وكلما قلت أهمية المادة الصحفية كلما تم تأخيرها للنشر في الصفحات الأخيرة من الصحيفة، ومن المعروف أن الصفحة الأولى من الصحيفة هي أهم صفحة وينشر عليها المواد الأكثر أهمية من وجهة نظر المؤسسة الإعلامية التي تصدر هذه الصحيفة.

لغايات رصد مدى اهتمام الصحف اليومية الثلاث بقضايا وأخبار العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل من حيث رقم الصفحة التي نشرت فيها المادة الصحفية الخاصة بهاتين الفئتين، تم تقسيم المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث خلال فترة الرصد، إلى ثلاث فئات، حيث تم اعتبار المواد الصحفية المنشورة في

الصفحات من صفحة رقم 1 - 4 مهمة، ومن صفحة 5 - 8 متوسطة الأهمية، في حين تم اعتبار المواد الصحفية التي تم نشرها في الصفحة التي تحمل رقم من 9 حتى نهاية صفحات الصحيفة قليلة الأهمية.

من بين (468) مادة صحفية تم نشرها خلال فترة الرصد، (110) مواد صحفية تم نشرها في الصفحات من الأولى إلى الرابعة، وبنسبة 23%، في حين بلغ عدد المواد الصحفية المنشورة في الصفحات الخامسة إلى الثامنة (172) مادة صحفية، مُشكّلة ما نسبته 37%، أما المواد الصحفية التي تم نشرها في الصفحات من الصفحة التاسعة إلى نهاية صفحات الجريدة فعددها 186 مادة صحفية مُشكّلة ما نسبته 40%.

تباينت الصحف في مدى اهتمامها بتخصيص مكان في صفحاتها الأولى لقضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، بالنسبة لصحيفة الغد فقد نشرت (32) مادة صحفية وبنسبة 24% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد على صفحاتها الأولى، ونشرت (69) مادة صحفية بنسبة 52% من مجموع المواد الصحفية في الصفحات ما بين الخامسة والتاسعة، في حين نشرت (31) مادة صحفية لتشكّل ما نسبته 24% من مجموع المواد الصحفية على صفحاتها الأخيرة.

أما صحيفة الدستور، فنشرت (40) مادة صحفية بنسبة 18% على صفحاتها الأولى، و(59) مادة صحفية بنسبة 27% على صفحاتها الوسطى، في حين نشرت (120) مادة صحفية بنسبة 55% على صفحاتها الأخيرة.

بالنسبة لصحيفة الرأي فقد نشرت (38) مادة صحفية بنسبة 32% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد على صفحاتها الأولى، ونشرت (44) مادة صحفية بنسبة 38% على صفحاتها ما بين الصفحة الخامسة والتاسعة، و(35) مادة صحفية بنسبة 30% على صفحاتها الأخيرة.

عدد الأخبار قليلة الأهمية (الصفحات 9- نهاية الصحيفة)	عدد الأخبار متوسطة الأهمية (الصفحات من 5-8)	عدد الأخبار المهمة (الصفحات من 1-4)	الصحيفة وعدد الأخبار
31	69	32	الغد 132
24%	52%	24%	
35	44	38	الرأي 117
30%	38%	32%	
120	59	40	الدستور 219
55%	27%	18%	

جدول 8: الأهمية حسب رقم الصفحة: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
40	38	32	عدد الأخبار المهمة (كافة الصحف) 110
36%	35%	29%	
59	44	69	عدد الأخبار متوسطة الأهمية (كافة الصحف) 172
34%	26%	40%	
120	35	31	عدد الأخبار قليلة الأهمية (كافة الصحف) 186
64%	19%	17%	

جدول 9: مقارنة الأهمية حسب رقم الصفحة: للأعوام من 2010-2019, لصحيفة الغد والرأي والدستور

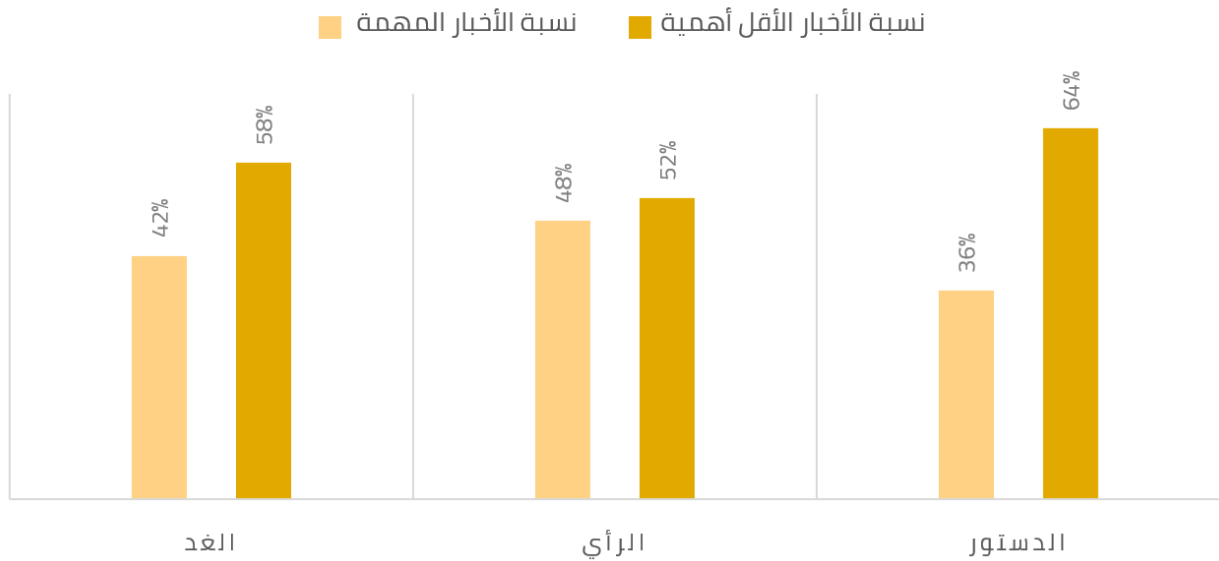
6. ما أهمية المادة الصحفية حسب موقعها في الصفحة؟

تتبع غالبية الصحف، المكتوبة باللغة العربية، بروتوكولاً متعارف عليه في غرف أخبارها، يقضي بتوزيع المواد الصحفية على الصفحة حسب أهميتها، حيث عادة ما يتم نشر المواد الصحفية المهمة من جهة نظر الصحيفة في الجزء العلوي من الصفحة، وتتخذ المواد الصحفية المنشورة في الجزء الأسفل أهمية أقل.

بتطبيق هذا المؤشر على المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث، نجد أنها نشرت، خلال فترة الرصد، (191) مادة صحفية وبنسبة 41% من مجموع الأخبار المنشورة في الجزء العلوي، هذا يعني أن (277) مادة صحفية تم نشرها في الجزء الأسفل من الصفحة وبنسبة 59% من مجموع المواد الصحفية.

صحيفة الرأي كانت الأكثر اهتماماً بنشر موادها الصحفية التي تناولت العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، في الجزء العلوي من الصفحة، حيث نشرت (56) مادة صحفية وبنسبة 48% في الجزء العلوي، تلتها صحيفة الغد بنشرها (56) مادة صحفية من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد وبنسبة 42%، في حين نشرت الدستور (79) مادة صحفية وبنسبة 36%.

الأهمية حسب موقع المادة الصحفية في الصفحة: للأعوام من
2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور



رسم بياني رقم (3): الأهمية حسب موقع المادة الصحفية في الصفحة: للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
79	56	56	عدد الأخبار المهمة (كافة الصحف) 191
42%	29%	29%	
140	61	76	عدد الأخبار قليلة الأهمية (كافة الصحف) 277
51%	22%	27%	

جدول 10: مقارنة الأهمية حسب موقع المادة الصحفية في الصفحة: للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور

7. أهمية المادة الصحفية حسب عدد الأعمدة المنشورة عليها

تعتمد الصحف الورقية الثلاثة، الرأي، والغد، والدستور، من ناحية شكل إخراج الصفحات نظام الثمانية أعمدة، حيث يتم توزيع الأخبار بطرق مختلفة حسب أهميتها، وعادة تُنشر المواد الصحفية المهمة على عدد أكبر من الأعمدة، لذلك قسم فريق الرصد أهمية المواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد حسب الأعمدة، باعتبار أن المواد الصحفية الأكثر أهمية هي التي تم نشرها على مساحة من 8-5 أعمدة، ومتوسطة الأهمية هي تلك التي تم نشرها على مساحة من 3-4 أعمدة، وقليلة الأهمية التي تم نشرها على عمود أو عمودين.

استنادا لرصد هذا المؤشر، جاءت صحيفة الغد في المرتبة الأولى بنشرها 20% من موادها الصحفية كانت من 5-8 أعمدة، و42% من موادها على عدد أعمدة من 3-4، و38% على من عامود إلى عامودين.

صحيفة الرأي جاءت في المرتبة الثانية، حيث نشرت 5% من موادها الصحفية كانت من 5-8 أعمدة، و44% من 3-4 أعمدة، و51% على عامود أو عامودين فقط.

أما الدستور، فنشرت 2% فقط من موادها الصحفية على عدد أعمدة من 5-8 أعمدة، و37% على عدد ما بين 3-4 أعمدة في حين تصدرت نسبة المواد قليلة الأهمية حَسَب عدد الأعمدة المفرد عليها المادة الصحفية مواد صحيفة الدستور حيث بلغت نسبته 61%.

عدد الأخبار قليلة الأهمية (عدد الأعمدة 1-2)	عدد الأخبار متوسطة الأهمية (عدد الأعمدة 3-4)	عدد الأخبار المهمة (عدد الأعمدة 5-8)	الصحيفة وعدد الأخبار
50	55	27	الغد 132
38%	42%	20%	
60	51	6	الرأي 117
51%	44%	5%	
133	82	4	الدستور 219
61%	37%	2%	

جدول 11: الأهمية حسب حجم المادة: للأعوام من 2010-2019، لصحف الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
4	6	27	عدد الأخبار المهمة (كافة الصحف) 37
11%	16%	73%	
82	51	55	عدد الأخبار متوسطة الأهمية (كافة الصحف) 188
44%	27%	29%	
133	60	50	عدد الأخبار قليلة الأهمية (كافة الصحف) 243
54%	25%	21%	

جدول 12: مقارنة الأهمية حسب حجم المادة: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

8. مدى استخدام مصطلحات ومفردات حقوقية في المادة الصحفية

على مدى العشر سنوات الماضية، عملت جهات عدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة والاتحاد الدولي لنقابات العمال على إنتاج أدلة وقواميس؛ تخص المصطلحات الحقوقية التي يجب استخدامها، سواء من قبل الحكومات أو المجتمع المدني أو الإعلام، فيما يخص الحديث عن ملف العمال المهاجرين، على سبيل المثال، أصدرت، عام 2017، أداة لصحفيي الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تكفل وضع تحقيقات صحفية عن الهجرة؛ بحيث تكون قائمة على الحقوق وتراعي الفوارق بين الجنسين⁹.

هذه الأداة، وغيرها ومن الأدلة والقواميس شددت على عدم استخدام مصطلحات مثل «خادمة، وعامل غير شرعي، ومخالف، وتسفير، وضبط، والقبض على عامل مخالف، وهروب عامل» وغيرها من المصطلحات.

وقبل تحليل ما نشرته الصحف الأردنية الثلاث في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى اتفاق غالبية الجهات التي تختص بالتعامل مع قضايا العمال المهاجرين على اعتبار أن العمال المهاجرين هم من تركوا بلدانهم قاصدين بلدًا آخر، لفترة مؤقتة، بهدف العمل مقابل أجر محدد، وعادة ما يقصد العامل المهاجر البلاد المستقدمة بعد حصوله على عقد عمل، وتعمل نسبة كبيرة من العمالة المهاجرة في مهن متدنية المهارة والأجر، وعادة يعملون في مهن لا يقبل بها العمال المحليون لأسباب ثقافية واقتصادية واجتماعية، وبالعادة؛ يكون العمال المهاجرون هم الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهم في القضايا العمالية، كما أنهم يشكلون النسبة الأكبر من ضحايا الإتجار بالبشر والعمل الجبري.

وبمراجعة الأدلة والتقارير الدولية والمحلية الحقوقية التي تحدثت عن التغطية الصحفية الفضلى لقضايا العمال المهاجرين، تتحدد النصيحة الأساسية بعدم استخدام مصطلح «عامل غير شرعي أو مخالف»، بل «عامل مهاجر أو غير موثوق»، لأن مصطلح «غير شرعي أو مخالف» ليس دقيقاً، ويُشجع كافة الأطراف، سواء صاحب العمل أو الجهات الأمنية أو الحكومية، على انتهاك حقوق العامل، فضلاً عن وصفه، والإيحاء بأنه ارتكب جريمة، كذلك في الأردن، استصدار أوراق وتصاريح العمل وتجديدها للعامل من مسؤولية صاحب العمل، ولا يستطيع العامل استصدارها بنفسه، وبذلك فإن وصف العامل بـ«غير شرعي أو مخالف» يُحمّل العامل مسؤولية خطأ لا يستطيع هو تصويبه.

وأصدرت المنظمات والمؤسسات والجمعيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية والإتحادات الدولية، تقارير وتوصيات، أكدت فيها ضرورة استخدام مصطلحات مثل: «العمال المهاجرين غير النظاميين» أو «مهاجر دون أوراق»، معتبرة هذا المصطلح أكثر حياداً، ولا يحمل وصفاً للعمال، ويعتبر وصفاً أكثر دقة لوضع العمال.

9 <https://cutt.us/Oi2gv>

ويجب التأكيد أن استخدام مصطلح «عامل غير شرعي أو مخالف» مشكلة يعاني منها العمال المهاجرون بالوضع التنظيمي فقط، وفي نفس الوقت يصرف الأنظار، في أغلب الأحيان، عن قضايا أخرى هامة تخصهم، مثل وجود فجوات في القوانين المحلية، وأساليب الإستخدام، والانتهاكات التي قد يتعرضون لها، ومن الناحية الاجتماعية، عند استخدام هذا المصطلح يتم إيصال رسالة للمجتمع بأن هؤلاء مشكوك بهم، وبأنهم غير محل للثقة، وبذلك يتم التمييز ضدهم.

بالنسبة لعاملات المنازل، فلا يجوز استخدام مصطلح «خادمة» ويجب استبداله بـ «عاملة منزل»، كذلك، ليس من الصحيح مهنيًا القول في المادة الصحفية «هربت من بيت مستخدمها» بل «تركت مكان العمل»، حيث إن العلاقة بين صاحب المنزل والعاملة علاقة عمل تعاقدية، وكأي عمل آخر، يحق لها ترك مكان العمل.

أما مفردات مثل «ضبط، والقبض على، وتسفير، وترحيل» فجميعها توهي أن العامل ارتكب مخالفة أو جرماً، في حين أنه عادة ما يكون السبب هو عدم تجديد تصريح عمله، وهي مسؤولية صاحب العمل وليس العامل حسب قانون العمل¹⁰.

ولغايات رصد مدى إلتزام الصحف الورقية الثلاث باستخدام مصطلحات ومفردات حقوقية، تم رصد كافة المفردات غير الحقوقية من خلال قراءة كافة المواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد، ليظهر أن الصحف لدى تغطيتها أخبار العاملين في المدن الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، تعج بمفردات مثل (ضبط، يسرق، ويقتل، والقبض على عامل/ة، وهروب، وخادمة، ومخالف، وغير شرعي، وتسفير)، حيث وردت واحدة أو أكثر من هذه المفردات، وارتأى فريق الرصد تقسيم المواد الصحفية حسب احتوائها على مفردات ومصطلحات غير حقوقية من عدمه، ولأن بعض المصطلحات مثل «ترحيل، وتسفير» لا تعد بشكل أساسي مصطلحات غير حقوقية، اعتبر فريق الرصد أن استخدام هذين المصطلحين تحت مؤشر «نوعاً ما» حيث إن السياق الذي تم استخدام هذين المصطلحين فيه تحديداً جاء ضمن سياق محايد، ونقل خبر عن وزارة العمل أو وزارة الداخلية دون تدخل من قبل الصحفي أو المحرر، وأيضاً كما أشرنا فإن استخدام هذين المصطلحين بحد ذاته ليس فيه مشكلة، لكن عند ربطه بالعمال المهاجرين ويكون سبب «التسفير، والترحيل» عدم تجديد تصريح العمل الذي هو مسؤولية صاحب العمل، في حين أن الخبر لا يورد ذلك ويكتفي بالإشارة إلى أن سبب الترحيل أو التسفير هو «مخالفة» العامل لقانون العمل بعدم تجديده تصريح عمله، فهذا يندرج في إطار الممارسات الصحفية غير الإيجابية أو الدقيقة عند تغطية قضايا العمال المهاجرين.

10 . تنص الفقرة ه من المادة 12 من قانون العمل على «يعاقب صاحب العمل او مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر او الجزء من الشهر عن كل عامل غير أردني يستخدم بصورة تخالف احكام هذا القانون ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في اي حالة من الحالات او لأي سبب من الأسباب. وتعتبر مخالفة لأحكام هذا القانون استخدام العامل غير الأردني في اي من الحالات التالية: 1. استخدامه دون الحصول على تصريح عمل.

2. استخدامه لدى صاحب عمل غير المصرح له بالعمل لديه ما لم يكن حاصلاً على إذن بذلك من الجهة المختصة في الوزارة.

3. استخدامه في مهنة غير المهنة المصرح له بالعمل بها».

هذا ونشرت الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد (140) مادة صحفية بلغ مجموعها (468) مادة صحفية وبنسبة 30% حيث احتوت على مصطلحات ومفردات غير حقوقية، حيث نشرت صحيفة الرأي (59) مادة صحفية وبنسبة 42% من مجموع الأخبار التي نشرت في الصحف الثلاثة وتحوي مواد تضم مصطلحات غير حقوقية، في حين نشرت الدستور (47) مادة صحفية بنسبة 34%، أما صحيفة الغد، فنشرت 34 مادة صحفية بنسبة 24%.

بالنسبة للمواد الصحفية التي تضمنت الكلمات «تسفير، وترحيل»، فكان عددها في كافة الصحف (220) مادة صحفية بنسبة 47% من مجموع الأخبار المنشورة خلال فترة الرصد، حيث نشرت صحيفة الدستور (133) مادة صحفية وبنسبة 60% من المواد المنشورة في الصحف الثلاثة التي تم تصنيفها تحت مؤشر «نوعًا ما»، في حين نشرت صحيفة الغد (44) مادة صحفية وبنسبة 20%، تلتها صحيفة الرأي بنشره 43 مادة صحفية بنسبة 20% أيضًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من ضمن الـ (220) مادة صحفية المنشورة تبعًا لهذا المؤشر، كان عدد الأخبار الصحفية المعتمدة بشكل كامل على بيانات صحفية أرسلتها وزارة العمل وورد فيها مصطلحي «تسفير، ترحيل» (197) مادة صحفية ما يعني هنا أن الخطاب الحكومي تجاه قضايا العمال المهاجرين قد يكون عاملاً أساسيًا في نشر خطاب تمييزي تجاه العمال المهاجرين.

بالنسبة للمواد الصحفية التي التزمت باستخدام مفردات ومصطلحات حقوقية، كان عددها (108) مواد وبنسبة 23% في كافة الصحف، لتحتل صحيفة «الغد» المرتبة الأولى في الإلتزام بالمفردات ذلك لنشرها (54) مادة صحفية بنسبة 50% من المواد المنشورة في الصحف الثلاثة خلال فترة الرصد، تلتها صحيفة الدستور بنشرها (39) مادة صحفية وبنسبة 36% ومن ثم صحيفة الرأي بعدد مواد بلغ (15) مادة صحفية فقط وبنسبة 14%.

بالرجوع إلى كل صحيفة على شكل منفصل، نجد أن صحيفة الغد، ومن ضمن الـ (132) مادة صحفية التي نشرتها خلال فترة الرصد، احتوت (54) مادة صحفية على مصطلحات حقوقية وبنسبة 41%، في حين ضمت (34) مادة صحفية وبنسبة 26% مفردات ومصطلحات غير حقوقية، و(44) مادة صحفية وبنسبة 33% احتوت كلمات مثل «ترحيل وتسفير».

أما صحيفة الدستور فقد قامت بنشر (39) مادة صحفية وبنسبة 18% من (219) مادة صحفية احتوت مفردات حقوقية، وعلى الصعيد الآخر نشرت (47) مادة صحفية وبنسبة 21% احتوت مصطلحات غير حقوقية، لتصدر موادها الصحفية، ضمن هذا المؤشر، المواد المنشورة تحت إطار «نوعًا ما» حيث بلغ عددها (133) مادة صحفية وبنسبة 61%.

بالنسبة لصحيفة الرأي، فقد نشرت (15) مادة صحفية من بين (117) مادة صحفية نشرتها طوال فترة الرصد وبنسبة 13% احتوت مفردات ومصطلحات حقوقية، في حين نشرت (59) مادة صحفية بنسبة 50% تضمنت مفردات ومصطلحات غير حقوقية، و(43) مادة صحفية بنسبة 37% تضمنت مفردات مثل «ترحيل، وتسفير».

نوعا ما	لا	نعم	الصحيفة وعدد الأخبار
44	34	54	الغد 132
33%	26%	41%	
43	59	15	الرأي 117
37%	50%	13%	
133	47	39	الدستور 219
61%	21%	18%	

جدول 13: استخدام مصطلحات ومفردات حقوقية للأعوام من 2010-2019، لصحف الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
39	15	54	نعم (كافة الصحف) 108
36%	14%	50%	
47	59	34	لا (كافة الصحف) 140
34%	42%	24%	
133	43	44	نوعا ما (كافة الصحف) 220
60%	20%	20%	

جدول 14: استخدام مصطلحات ومفردات حقوقية للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

9. تواجد الصور النمطية في المادة الصحفية

اتفق غالبية علماء الاجتماع على تعريف مصطلح الصورة النمطية على أنه «الصور الذهنية عن شخص أو جماعة لا تستند إلى معرفة موضوعية أو حتى رغبة في المعرفة، ولكنها تركز فقط على أحكام مسبقة وقوالب جاهزة نضع فيها هذا الشخص أو هذه

الجماعة. وللصور النمطية سمات معينة، فهي، كما تقدمها موسوعة النظرية الثقافية، نظرة مفرطة في التبسيط، بمعنى أنها لا تركز على أساس علمي، ولأنها كذلك فهي غالبًا ما تكون مشبعة بالأحكام القيمية. وهذا أمر طبيعي، فمع تراجع التفكير العلمي والنظرة القائمة على الفهم والتحليل، ينتعش التفكير القائم على المسلمات الثقافية والاجتماعية التي تستولي على عقول الأفراد وتصنع نظرتهم للعالم والآخرين. أما السمة الثانية للصور النمطية، فتتمثل في كونها جزء من التكوين الثقافي للأفراد. وغالبًا ما تربط بالنزعات العنصرية والتمييزية لأسباب دينية أو عرقية أو جنسية أو اجتماعية طبقية»¹¹.

عند رصد الصور النمطية الخاصة بالعمال المهاجرين، التي عادة ما يتبناها الإعلام نجد أن المواد الصحفية تعزز بعض هذه الصور النمطية مثل «سرقة» العمال المهاجرين للوظائف من المواطنين، ودفعتهم معدلات الجريمة للارتفاع وإثقالهم كاهل الخدمات العامة، أما أكثر الصور النمطية التي يعززها الإعلام فمرجعها خطأً حكوميًا يؤكد في استراتيجياته وخطته وأنظمتها حتى قوانينه فكرة أن أحد عوامل ازدياد البطالة والفقر في المجتمع المحلي سببه تزايد أعداد العمال المهاجرين في هذا البلد، متناسية أنه غالبًا ما يشغل العمال المهاجرون وظائف منخفضة المهارة ومتدنية الأجر، لا يرغب المواطنون فيها.

فيما يخص الصورة النمطية التي تصور أن معدل ارتكاب الجريمة أعلى عند العمال المهاجرين، خاصة عاملات المنازل، تبين عند إلقاء نظرة سريعة على التقرير الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام أن عدد الجرائم المرتكبة مثلًا على أرض المملكة خلال عام 2018 بلغت (24654) جريمة ليبلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل «أجانب» (2927) جريمة مشكلة ما نسبته 12% فقط، وهنا يجب الإشارة إلى أن مصطلح «أجانب» لا يشمل فقط العمال المهاجرين، بل يشمل كل من لا يحمل الجنسية الأردنية، في حين لا تتوفر تفاصيل حول نسبة الجرائم المرتكبة من عمال مهاجرين تحديدًا بل إن نسبة 12% هي لجرائم مرتكبة من قبل أفراد لا يحملون رقمًا وطنيًا¹².

لكن عادة ما يحصل، أن الخبر الذي يتم نشره هو عدد الجرائم التي ارتكبتها عمال مهاجرين فقط مثل خبر تم نشره مؤخرًا في صحيفة الغد¹³ حيث تناول الخبر عدد الجرائم المرتكبة من قبل عمال مهاجرين فقط دون ربطه بعدد الجرائم الكلي، ما أوحى بأن الجرائم غالبيتها ترتكب من قبل عمال مهاجرين وهذا عززه العنوان الموضوع للمادة الصحفية الذي جاء على النحو الآتي: «ارتفاع جرائم الأجانب المقيمين في الأردن».

عبر مراجعة المواد الصحفية البالغ عددها (468) مادة التي نشرتها الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد، احتوت (165) مادة منها على صور نمطية وبنسبة 35% من مجموع المواد الصحفية المنشورة، حيث كانت النسبة الأكبر من المواد التي تحمل صورًا نمطية منشورة في صحيفة الرأي بعدد (68) مادة صحفية بنسبة 41%، تلتها صحيفة الدستور بـ (59) مادة صحفية بنسبة 36%، والغد بعدد مواد صحفية بلغ (38) مادة صحفية بنسبة 23%.

11 <https://cutt.us/WGBfA>

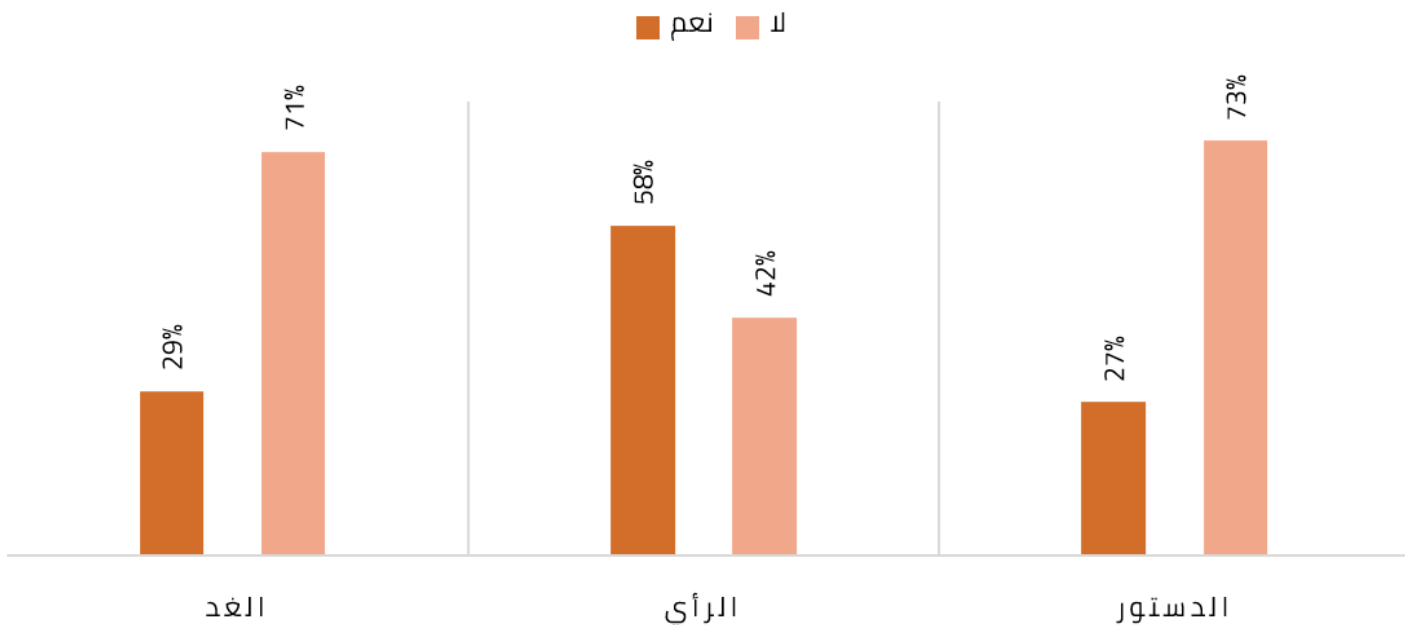
12 <https://cutt.us/DzjWT>

13 <https://cutt.us/sues3>

أما المواد الصحفية التي لم يرد فيها صور نمطية فكان عددها (303) مادة صحفية بنسبة 65% من مجموع المواد الصحفية، حيث خلت (160) مادة صحفية وبنسبة 53% تم نشرها في صحيفة الدستور من الصور النمطية، في حين خلت (94) مادة صحفية بنسبة 31% تم نشرها في صحيفة الغد، و(49) مادة صحفية بنسبة 16% لمواد صحيفة الرأي.

بتحليل كل صحيفة بشكل منفصل، كان لصحيفة الرأي المرتبة الأولى بنشرها مواد صحفية تحوي صورًا نمطية، حيث نشرت (68) مادة صحفية شكلت ما نسبته 58% من المواد المنشورة على صفحاتها خلال فترة الرصد، في حين خلت (49) مادة صحفية من أي صورة نمطية، أما صحيفة الغد، فنشرت (38) مادة صحفية بنسبة 29% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية تحمل صورًا نمطية، وختت (94) مادة صحفية بنسبة 71% من الصور النمطية، في حين نشرت صحيفة الدستور (59) مادة صحفية بنسبة 27% تحمل صورًا نمطية، لتخلو (160) مادة صحفية بنسبة 73% من أي صور نمطية.

هل يوجد صورة نمطية؟ للأعوام من 2010-2019، لصحف الغد والرأي والدستور



رسم بياني رقم (4): هل يوجد صورة نمطية؟ للأعوام من 2010-2019، لصحف الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
59	68	38	نعم (كافة الصحف) 165
36%	41%	23%	
160	49	94	لا (كافة الصحف) 303
53%	16%	31%	

جدول مقارنة رقم (15) هل يوجد صورة نمطية؟ للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

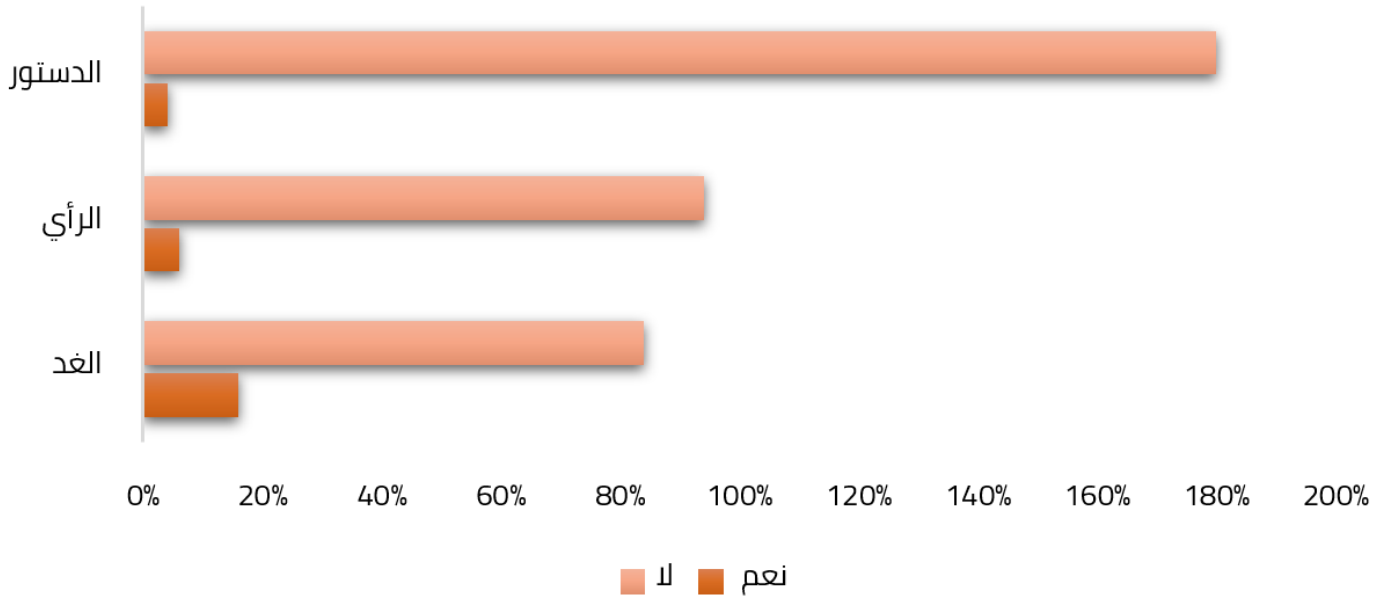
10. هل كان للفئات المرصودة صوت أو رأي ضمن المادة الصحفية؟

يعتبر تمكين العمال المهاجرين وعاملات المنازل من إيصال صوتهم من أهم المعايير التي تحتسب في أهمية المادة الصحفية المهنية والمحترفة، وفي بعض المواد الصحفية مثل التقرير الصحفي والتحقيق، لا يمكن أصلاً -من الناحية المهنية- وصفه بهذا الاسم، إلا إذا احتوى على اقتباسات من الفئة المرصودة، لكن على أرض الواقع، تعج المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث بمخالفات مهنية مثل عدم تضمين المواد الصحفية لصوت أصحاب القضية، أو حتى من يمثلهم مثل النقابات العمالية أو منظمات المجتمع المدني التي تتابع قضاياهم.

الأمر الذي يتفاقم عند تغطية قضايا العمال المهاجرين، فمن بين (468) مادة صحفية تم نشرها في الصحف الثلاث خلال فترة الرصد، كان عدد المواد التي كان فيها تصريح أو اقتباسات الفئة المرصودة، (36) مادة صحفية بنسبة 8% فقط، على الرغم أن اعتبار أخذ رأي النقابة العمالية أو منظمات المجتمع المدني من ضمن المواد التي فيها صوت للعمال، وهذه نسبة متدنية جداً خاصة إذا ما ربطناها بعدد التقارير الصحفية والتحقيقات التي يعتبر وجود رأي لصاحب القضية شرطاً أساسياً لاعتبار هذه المادة تقريراً صحفياً أو تحقيقاً، التي بلغ عددها (123) مادة صحفية نشرت في كل الصحف لتشكّل ما نسبته 26% من مجموع المواد الصحفية، ما يدل هنا على خلل لا يستهان به في طريقة صياغة المواد الصحفية من الناحية المهنية.

وبالتفصيل، تصدرت صحيفة الدستور المرتبة الأولى لعدم نشرها مواد تحمل صوت العمال المهاجرين وعاملات المنازل بخلو (211) مادة صحفية نشرتها وبنسبة 96% من بين (219) مادة صحفية، تم نشرها خلال فترة الرصد، من أي صوت للفئة المرصودة، تلتها صحيفة الرأي بنشرها (110) مواد صحفية بنسبة 94% خالية أيضاً من أي تمثيل للفئة المستهدفة في الرصد، ومن ثم صحيفة الغد بنشرها (111) مادة صحفية بنسبة 84% خلت من آراء العمال المهاجرين وعاملات المنازل أو ممثليهم.

هل عبر أصحاب القضية عن رأيهم في المادة الصحفية؟ للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور



رسم بياني رقم (5): هل عبر أصحاب القضية عن رأيهم في المادة الصحفية؟ للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
8	7	21	نعم (كافة الصحف) 36
22%	20%	58%	
211	110	111	لا (كافة الصحف) 432
49%	25%	26%	

جدول 16: هل عبر أصحاب القضية عن رأيهم في المادة الصحفية؟ للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور

11. لهجة المادة الصحفية بشكل عام

يُقصد بلهجة المادة الصحفية: «مدى التزام المادة الصحفية بالدور الصحفي المهني المتمثل بنقل الحقائق والمعلومات دون محاولة جر القارئ لاتخاذ موقف إيجابي أو سلبي من القضية المطروحة، وكذلك دون تبني وجهة نظر أو رواية تَسبب وجهة نظر أو رواية الطرف المقابل.»

وعند محاولة للتعرف على لهجة المواد الصحفية في الصحف الثلاث خلال فترة الرصد، قسّم فريق الرصد هذا العامل إلى أربعة مؤشرات هي؛ الدعاية الحكومية، التي تتمثل في البيانات الصحفية التي يتم إرسالها من قبل الجهات الحكومية إلى الإعلام، ويقتصر دور وسائل الإعلام هنا على نشرها فقط كما هي، كذلك التصريحات الصحفية التي يدلي بها المسؤولون في الجهات الحكومية لمندوبي الصحف ويتم نشرها أخبار منفردة، وكما تم الإشارة إليه سابقاً، عادة ما تعزز هذه البيانات الصحفية والتصريحات الحكومية الصور النمطية تجاه العمال المهاجرين بتحميلهم وزر المشكلات مثل ارتفاع نسب البطالة والجريمة، كذلك إيرادها مصطلحات ومفردات تساهم في تعزيز التمييز ضد العمال المهاجرين كما ذكرنا سابقاً، بل إن بعض القرارات التي تتخذها الجهات الحكومية تميز أيضاً ضد العمال المهاجرين مثل استثنائهم من الحد الأدنى للأجور.

المؤشرات الأخرى هي اللهجة السلبية، وهي المواد الصحفية التي بدا واضحاً فيها التحريض على العمال المهاجرين سواء العاملين في المدن الصناعية المؤهلة أو عاملات المنازل، مثل وصفهم وعلى لسان الصحفي بأنهم سرقوا وظائف الأردنيين أو أن عاملات المنازل يقتلن أو يسرقن، عدا عن استخدام مصطلحات غير حقوقية، واللهجة الإيجابية وهي المواد الصحفية التي نادى باحترام حقوق العمال والعاملات واستخدمت مصطلحات حقوقية، في حين أن المواد المحايدة هي تلك التي نقلت الخبر كما هو دون إيراد أي شيء يشي برأي أو وجهة نظر الصحفي أو وسيلته الإعلامية بهذه القضية التي تم نشر الخبر عنها.

علوّة على ذلك، سيطرت الدعاية الحكومية على المواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد، فمن بين (468) مادة صحفية تم نشرها في الصحف الثلاث بلغ عدد المواد الصحفية التي تضمنت دعاية حكومية (272) مادة بنسبة 58% من مجموع المواد الصحفية، في حين بلغ عدد المواد الصحفية التي حملت لهجة سلبية (91) مادة صحفية مشكّلة ما نسبته 19% من مجموع المواد الصحفية، أما المواد الإيجابية فكان عددها (50) مادة بنسبة 11%، وبلغ عدد المواد المحايدة (55) مادة فقط مُشكّلة ما نسبته 12% من مجموع المواد الصحفية، في حين أن الممارسات الصحفية الفضلى في الإعلام تؤكد على أهمية أن تصدر قائمة المواد الصحفية المحايدة رأس القائمة عند قياس هذا المؤشر. وبتفصيل ما ورد في كل صحيفة لقياس هذه المؤشرات، تبين أن صحيفة الرأي نشرت (79) مادة صحفية وبنسبة 68% من ضمن (117) مادة صحفية نشرتها خلال فترة الرصد تم تحديدها كدعاية حكومية، كما نشرت (27) مادة صحفية بنسبة 23% من مجموع ما نشر مواداً تصنف على أنها سلبية، و(5) مواد صحفية إيجابية بنسبة 4%، في حين كان عدد المواد المحايدة (6) مواد بنسبة 5%.

ومن المتوقع أن تكون غالبية المواد الصحفية المنشورة في صحيفة الرأي هي دعاية حكومية حيث إن الحكومة، من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي، تملك نحو 55% من أسهمها.

أما صحيفة الدستور، فقد نشرت (143) مادة صحفية بنسبة 66% من ضمن (219) مادة صحفية نشرتها خلال فترة الرصد تم تصنيفها دعاية حكومية، ونشرت (42) مادة سلبية بنسبة 19%، و(7) مواد إيجابية بنسبة 4%، في حين كان عدد المواد الصحفية التي تم اعتبارها على أنها محايدة (27) مادة صحفية بنسبة 11%.

وينطبق على صحيفة الرأي بتحليل سبب تصدر الدعاية الحكومية موادها الصحفية، ما ينطبق على صحيفة الدستور، حيث إن الحكومة، من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي تملك نحو 35% من أسهمها، أما بالنسبة لصحيفة الغد، وهي صحيفة مستقلة يملكها القطاع الخاص، فقد نشرت (50) مادة بنسبة 38% من مجموع موادها المنشورة خلال فترة الرصد التي بلغت (132) مادة صحفية تم تصنيفها دعاية حكومية، ونشرت (22) مادة سلبية بنسبة 17%، و (38) مادة إيجابية بنسبة 28% في حين كان عدد المواد المحايدة (22) مادة صحفية فقط بنسبة 17%.

تدل هذه النسب والأرقام بشكل واضح على وجود ثغرات لا يمكن التغاضي عنها إذا ما أردنا تطوير المنتج الإعلامي والإرتقاء به.

وبالمثل، فإن تفاوت النسب يدل على تحديات يجب أن تلتفت إدارات الصحف لمعالجتها، مثل عدم وجود سياسة تحريرية واضحة تتعلق بوضع معايير مهنية واضحة لدى تغطية قضايا حقوق الإنسان، ومن ضمنها قضايا العمال المهاجرين، ما يسبب نوعاً من الإلتباس على القراء أحياناً عندما يقرأون مادة صحفية تنطرق إلى حق ما للعمال وتسانده، وفي اليوم التالي يقرأون في الصحيفة ذاتها مادة صحفية تناقض ما جاء في المادة المنشورة في اليوم الذي سبقه، ولتحليل أسباب حدوث ذلك، فإن السبب الواضح هو أن السياسات التحريرية لا تضع أسساً للعاملين في الصحيفة يستندون إليها عند التغطية، وعادة ما يتم التركيز على أن تحتوي السياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية على رأي وموقف الصحيفة من القضايا السياسية الكبرى، دون الإلتفات لقضايا مهمة مثل ملف حقوق العمال، تاركة المهمة لخبرة وقناعات الصحفيين الذين يغطون هذا الملف، التي تتفاوت فيما بينهم؛ فمنهم من يلتزم بمعايير التغطية المثلى لقضايا حقوق الإنسان، ومنهم من ينساق إلى قناعاته وأفكاره الشخصية ليعكسها في موادها الصحفية، ويتضاعف تعقيد الأمر بعدم وجود معايير جودة في المؤسسات الصحفية، تضبط إيقاع كافة المواد المنشورة وتجعلها تحمل روحاً وسياسة واحدة تعبر عن وجه الصحيفة وقيمها وخطها التحريري.

إيجابية	محايدة	سلبية	دعاية حكومية	الصحيفة وعدد الأخبار
38	22	22	50	الغد 132
28%	17%	17%	38%	
5	6	27	79	الرأي 117
4%	5%	23%	68%	
7	27	42	143	الدستور 219
4%	11%	19%	66%	

جدول 17: لهجة المادة الصحفية بشكل عام: للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
143	79	50	دعاية حكومية (كافة الصحف) 272
53%	29%	18%	
42	27	22	سلبية (كافة الصحف) 91
46%	30%	24%	
27	6	22	محايدة (كافة الصحف) 55
49%	11%	40%	
7	5	38	إيجابية (كافة الصحف) 50
14%	10%	76%	

جدول 18: لهجة المادة الصحفية بشكل عام: للأعوام من 2010-2019, لصحف الغد والرأي والدستور

12. الموقف من الحق

بعد مناقشات ومشاورات عديدة، قادتها -مطلع التسعينات- منظمات دولية تعنى بحقوق العمال، تم التوصل إلى اعتماد مجموعة من المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، ليبدأ بعدها حراك عمالي طويل، استمر إلى يومنا هذا، حول تمكين العمال من الحصول على هذه الحقوق التي تتمثل بما يلي:

1. الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية.
2. القضاء على جميع أشكال العمل الجبري والإلزامي.

3. القضاء الفعلي على عمل الأطفال.
4. القضاء على التمييز في الإستخدام والمهنة.

وبدورها، جسدت منظمة العمل الدولية هذه المبادئ في ثمان اتفاقيات أساسية هي:

1. اتفاقية العمل الجبري 1930 (رقم 29).
2. اتفاقية إلغاء العمل الجبري 1957 (رقم 105).
3. اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم 1948 (رقم 87).
4. اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية 1949 (رقم 98).
5. اتفاقية المساواة في الأجور 1951 (رقم 100).
6. اتفاقية التمييز في الإستخدام والمهنة 1958 (رقم 111).
7. اتفاقية الحد الأدنى للسن 1973 (رقم 138).
8. اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال 1999 (رقم 182).

عند تغطية الإعلام لقضايا العمال، عمومًا، يجب الإلتفات إلى وجوب التأكيد على المعايير الأربعة الأساسية، التي تتخطى الإلتزامات المحددة الناتجة عن مصادقة أو توقيع أي من الدول عليها، حيث إن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل عام 1998¹⁴ أكد على إلزام الدول بهذه المبادئ والحقوق؛ حتى وإن لم توقع على الإتفاقيات المنبثقة عن هذه المبادئ، مع الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية ملتزمة بمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز هذه المبادئ وتحقيقها في هذه الدول.

وعند ربط هذه المعايير بحقوق العمال المهاجرين، يمكن القول أنه يجب على الإعلام أن يروّج لحقوق أساسية من الواجب أن يتمتع بها العمال، سواء أكانوا من حملة الجنسية الخاصة بالدولة أو عمالاً مهاجرين، وهي: الحق في العمل من حيث حق كل شخص في العمل والحرية في اختيار عمله وأن يتمتع ببيئة عمل مُرضية وضمن شروط عمل عادلة وأجر مساوٍ للعمل المبذول، وعدم التمييز في الأجر، وحرية التنظيم النقابي والحق في المفاوضة الجماعية، والحق في التأمينات الإجتماعية، والإرادة الحرة في إبرام عقد العمل، والحق في اللجوء إلى التقاضي.

وعند التطرق إلى موقف الصحف الورقية الثلاث من حقوق العمال المهاجرين، فالقصد هو مدى اعتراف المواد الصحفية بهذه الحقوق والترويج لها، ولرصد ذلك ذهب فريق الرصد إلى تقسيم هذا الرصد إلى إيجابي، وسلب، ومحايد حَسَب طريقة تعاطي المادة الصحفية مع واحد أو أكثر من هذه الحقوق.

حيث اتخذ الجزء الأكبر من المواد المنشورة في الصحف الثلاث، موقفًا محايدًا من حقوق العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، فمن بين (468) مادة

14 <https://cutt.us/5viWm>

صحفية تم نشرها في الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد، بلغ عدد المواد الصحفية التي تم تصنيفها على أنها محايدة (262) مادة بنسبة 56%، في حين كان عدد المواد السلبية (120) مادة بنسبة 26%، وتم نشر (86) مادة بنسبة 18% تم تصنيفها على أنها إيجابية.

وبتحليل مفصل لكل صحيفة، نجد أن صحيفة الغد جاءت في المرتبة الأولى من ناحية نشر مواد صحفية إيجابية، حيث نشرت (48) مادة صحفية بنسبة 36% من مجموع ما نشرته الصحيفة من مواد صحفية خلال فترة الرصد، في حين نشرت (21) مادة سلبية، و(63) مادة صحفية محايدة.

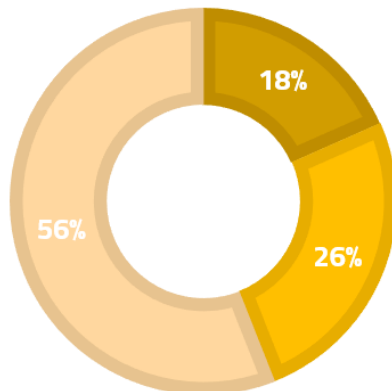
وجاءت صحيفة الدستور في المرتبة الثانية، بنشرها (25) مادة صحفية بنسبة 11% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد، لكن المواد الصحفية السلبية كان عددها يضاعف المواد الصحفية الإيجابية، حيث تم نشر (49) مادة صحفية وبنسبة 22%، لتصدر المواد الصحفية المحايدة القائمة بعدد مواد بلغ (145) مادة صحفية شكلت ما نسبته 67%.

أما بالنسبة لصحيفة الرأي، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، حيث نشرت (13) مادة صحفية إيجابية بنسبة 11%، في حين كان عدد المواد الصحفية السلبية (50) مادة صحفية بنسبة 43%، كما نشرت (54) مادة صحفية محايدة مشكلة ما نسبته 46%.

الموقف من الحق: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة

الغد والرأي والدستور

■ إيجابي ■ سلبي ■ محايد



رسم بياني رقم (6): الموقف من الحق: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

الصحف			المجموع الكلي للأخبار 468
الدستور	الرأي	الغد	
25	13	48	إيجابي (كافة الصحف) 86
29%	15%	56%	
49	50	21	سلبي (كافة الصحف) 120
41%	42%	17%	
145	54	63	محايد (كافة الصحف) 262
55%	21%	24%	

جدول 19: الموقف من الحق: للأعوام من 2010-2019، لصحيفة الغد والرأي والدستور

ملخص النتائج

- تفاوتت الصحف الثلاث في كيفية تناولها لمفاتيح العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل من حيث نوع المحتوى والكم والجودة، حيث تميز بعضها على الآخر في عدد التغطيات الصحفية، ولكن في المقابل بعضها نشر مواد بعدد أقل ولكن بجودة أعلى.
- كما بلغ عدد المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاثة (الرأي، والدستور، والغد) في أشهر آذار وتموز وتشرين الثاني من عام 2010 إلى 2019، التي تناولت بشكل أو بآخر؛ أخبارًا حول العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل (468) مادة صحفية، من ضمن آلاف المواد الصحفية التي نشرت خلال السنوات العشر الماضية في الصحف؛ حيث لم تتجاوز نسبة المواد الصحفية التي خصصت للحديث عن الفئتين المذكورتين 2% من مجموع المواد الصحفية وهي نسبة منخفضة جدًا.
- أما من حيث عدد المواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد؛ جاءت صحيفة الدستور في المرتبة الأولى بنشرها (219) مادة بنسبة 47%، تليها صحيفة الغد بنشرها (132) مادة بنسبة 28%، وآخرها صحيفة الرأي بنشرها (117) مادة بنسبة 25%.
- وفيما يتعلق بتعداد الأخبار؛ لم يكن هناك تغيير أو تطور ملحوظ، إذ بلغ مجموع المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث عام 2010 (45) مادة صحفية، لترتفع إلى (83) مادة صحفية عام 2011، ثم انخفضت إلى (54) مادة صحفية عام 2012 وارتفعت مجددًا إلى (70) مادة صحفية عام 2013، لتعود إلى الإنخفاض مرة أخرى عام 2014 لتبلغ (39)

مادة صحفية ثم (43) مادة صحفية عام 2015 و (36) مادة صحفية عام 2016 لتعاود الإنخفاض مجددًا عام 2017 فيصبح عدد المواد المنشورة (31) مادة صحفية، وشهد عام 2018 أقل عدد أخبار منشورة حيث بلغ عددها (27) مادة صحفية لترتفع مرة أخرى وتصل إلى (40) مادة صحفية عام 2019.

▪ بلغ عدد المواد الصحفية المنشورة في الصحف الثلاث، التي تم تصنيفها على أنها مهمة حسب نوع المادة الصحفية (تحقيق، تقرير، قصة أخبارية، خبر، مقال) (123) مادة صحفية، وبنسبة 26% من مجموع المواد الصحفية المنشورة خلال العشر سنوات، حيث احتلت صحيفة الغد المرتبة الأولى بنشرها (54) مادة مهمة وبنسبة 44%، تلتها صحيفة الدستور بعدد مواد صحفية بلغ (43) مادة صحفية وبنسبة 35%، ومن ثم الرأي ب (26) مادة صحفية بنسبة 21%.

وبالنسبة لعدد المواد التي صنفت على أنها متوسطة الأهمية، فقد بلغ عددها في الصحف الثلاث (56) مادة صحفية وبنسبة 12% من مجموع المواد الصحفية المنشورة خلال عشر سنوات، حيث جاءت صحيفة الدستور في المرتبة الأولى ب (39) مادة صحفية وبنسبة 70%، تلتها صحيفة الغد ب (13) مادة صحفية بنسبة 23%، ثم صحيفة الرأي ب (4) مواد صحفية بنسبة 7%.

أما المواد الصحفية قليلة الأهمية فكان لها الصدارة، حيث بلغ عددها في الصحف الثلاث (289) مادة وبنسبة 62% من مجموع المواد المنشورة خلال عشر سنوات، حيث جاءت صحيفة الدستور في المرتبة الأولى بنشرها (137) مادة بنسبة 48%، تلتها صحيفة الرأي بعدد مواد بلغ (87) مادة وبنسبة 30%، وأخيرا صحيفة الغد بعدد مواد (65) مادة صحفية بنسبة 22%.

▪ من بين مجموع الأخبار الكلي للمواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد، البالغ عددها (468) مادة صحفية، فكان عدد الأخبار التي احتوت على عنوان فرعي في الصحف الثلاث (122) مادة صحفية فقط، مقابل (346) مادة صحفية لم تحتوي على عنوان فرعي في موادها ما يدل على قلة اهتمام الصحف بهذا الجانب عند تغطية قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة أو عاملات المنازل.

وعلى الرغم من تقارب نسب الصحف في عدم اهتمامها بوضع عنوان فرعي للمادة، إلا أن صحيفة الدستور كانت الأكثر اهتمامًا بوضع عنوان فرعي، فمن بين (219) مادة نشرتها الدستور، خلال فترة الرصد، احتوت (77) مادة على عنوان فرعي وبنسبة 35%، مقابل (142) مادة خلت من العناوين الفرعية.

▪ من بين (468) مادة صحفية تم نشرها في الصحف الثلاث خلال فترة الرصد تخص قضايا العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة أو عاملات المنازل، تم إرفاق صور مع

(66) مادة صحفية فقط وبنسبة 14% من مجموع الأخبار، في حين خلت بقية المواد من وجود صور.

وجاءت صحيفة الغد في الصدارة بين الصحف الثلاثة من حيث إرفاق صور، حيث أرفقت صورًا مع (34) مادة صحفية من بين (132) مادة صحفية نشرت خلال فترة الرصد لتبلغ نسبة إرفاقها لصورة 26% في حين خلت 74% من موادها من أية صور، وبعدها جاءت صحيفة الدستور بإرفاقها صورًا مع (26) مادة صحفية وبنسبة 12% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد والبالغ (219) مادة صحفية، أما صحيفة الرأي فأرفقت صورًا مع (6) مواد صحفية فقط، مشكّلة ما نسبته 5% من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد، وبعدها (117) مادة صحفية.

■ بتصنيف أهمية المواد الصحفية حسب رقم الصفحة تم نشر المادة الصحفية التي تخص الفئتين موضوع الرصد، من بين (468) مادة صحفية تم نشرها خلال فترة الرصد، (110) مواد صحفية تم نشرها في الصفحات من الأولى إلى الرابعة، وبنسبة 23%، في حين بلغ عدد المواد المنشورة في الصفحات الخامسة إلى الثامنة (172) مادة صحفية، مُشكّلة ما نسبته 37%، أما المواد التي تم نشرها في الصفحات من الصفحة التاسعة إلى نهاية صفحات الجريدة فبعدها 186 مادة مُشكّلة ما نسبته 40%.

■ هذا ونشرت الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد، (191) مادة صحفية وبنسبة 41% في الجزء العلوي من الصفحة، ما يعني أن (277) مادة صحفية تم نشرها في الجزء الأسفل من الصفحة وبنسبة 59% من مجموع المواد الصحفية.

وكانت صحيفة الرأي الأكثر اهتمامًا بنشر موادها الصحفية التي تناولت العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، في الجزء العلوي من الصفحة، حيث نشرت (56) مادة صحفية وبنسبة 48% في الجزء العلوي، تلتها صحيفة الغد بنشرها (56) مادة صحفية من مجموع ما نشرته من مواد صحفية خلال فترة الرصد وبنسبة 42%، في حين نشرت الدستور (79) مادة صحفية وبنسبة 36%.

■ نشرت الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد (140) مادة صحفية مما مجموعه (468) مادة وبنسبة 30% احتوت على مصطلحات ومفردات غير حقوقية، حيث نشرت صحيفة الرأي (59) مادة بنسبة 42% من مجموع الأخبار التي نشرت في الصحف الثلاث وتحتوي مواد تضم مصطلحات غير حقوقية، في حين نشرت الدستور (47) مادة بنسبة 34%، أما صحيفة الغد، فنشرت 34 مادة بنسبة 24%.

أما بالنسبة للمواد الصحفية التي التزمت باستخدام مفردات ومصطلحات حقوقية، فكان عددها (108) مواد وبنسبة 23% في كافة الصحف، لتحتل صحيفة الغد المرتبة الأولى

في مدى التزامها بذلك بنشرها (54) مادة بنسبة 50% من المواد المنشورة في الصحف الثلاثة خلال فترة الرصد، تلتها صحيفة الدستور بنشرها (39) مادة بنسبة 36% ومن ثم صحيفة الرأي بعدد مواد بلغ (15) مادة صحفية فقط وبنسبة 14%.

■ بمراجعة الـ (468) مادة صحفية المنشورة في الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد، احتوت (165) مادة صحفية على صور نمطية وبنسبة 35% من مجموع المواد الصحفية المنشورة، حيث كانت النسبة الأكبر من المواد التي تحمل صورًا نمطية منشورة في صحيفة الرأي بعدد (68) مادة بنسبة 41%، تلتها صحيفة الدستور بـ (59) مادة بنسبة 36%، والغد بعدد مواد بلغ (38) مادة بنسبة 23%.

أما المواد الصحفية التي لم يرد فيها صور نمطية فكان عددها (303) مادة بنسبة 65% من مجموع المواد، حيث خلت (160) مادة وبنسبة 53% تم نشرها في صحيفة الدستور من الصور النمطية، في حين خلت (94) مادة بنسبة 31% تم نشرها في صحيفة الغد، و(49) مادة بنسبة 16% لمواد صحيفة الرأي.

■ من بين (468) مادة تم نشرها في الصحف الثلاث خلال فترة الرصد، كان عدد المواد التي كان فيها تصريح أو اقتباسات لأصحاب القضية، وهم هنا العاملون في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، (36) مادة بنسبة 8% فقط.

■ سيطرت الدعاية الحكومية على المواد الصحفية المنشورة خلال فترة الرصد، فمن بين (468) مادة تم نشرها في الصحف الثلاث بلغ عدد المواد التي تضمنت دعاية حكومية (272) مادة بنسبة 58% من مجموع المواد، في حين بلغ عدد المواد التي حملت لهجة سلبية (91) مادة مشككة ما نسبته 19% من مجموع المواد، أما المواد الإيجابية فكان عددها (50) مادة بنسبة 11%، وبلغ عدد المواد المحايدة (55) مادة فقط مشككة ما نسبته 12% من مجموع المواد، في حين أن الممارسات الصحفية الفضلى في الإعلام تؤكد على أهمية أن تتصدر قائمة المواد المحايدة رأس القائمة عند قياس هذا المؤشر.

واتخذ الجزء الأكبر من المواد المنشورة في الصحف الثلاث، موقفًا محايدًا من حقوق العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، فمن بين (468) مادة صحفية تم نشرها في الصحف الثلاث، خلال فترة الرصد، بلغ عدد المواد التي تم تصنيفها على أنها محايدة (262) مادة بنسبة 56%، في حين كان عدد المواد السلبية (120) مادة بنسبة 26%، وتم نشر (86) مادة بنسبة 18% تم تصنيفها على أنها إيجابية.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

نتائج رصد تغطية المواقع الإلكترونية لقضايا العاملين والعمالات في المناطق الصناعية المؤهلة وعمليات المنازل

1. حجم التغطية الإعلامية لقضايا العاملين والعمالات في المناطق الصناعية المؤهلة وعمليات المنازل

بلغ عدد المواد الإلكترونية المنشورة في المواقع الإلكترونية الثلاثة (عمون، المقر، jo24) في الأعوام من 2010 إلى 2019، التي تناولت بشكل أو بآخر؛ أخباراً حول العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعمليات المنازل (345) مادة إلكترونية، من ضمن آلاف المواد التي نشرت خلال السنوات العشر في هذه المواقع؛ وجاء موقع عمون في المرتبة الأولى بنشره (171) مادة إلكترونية بنسبة 50%، يليه موقع jo24 بنشره (122) مادة إلكترونية بنسبة 35%، وأخيراً موقع المقر بنشره (52) مادة إلكترونية بنسبة 15%. وتجدر الملاحظة هنا بأن موقع المقر قد تم تأسيسه عام 2013، وموقع jo24 تم تأسيسه عام 2012.

وبتحليل هذه الأرقام نجد أن تغطية المواقع الإلكترونية هنا تشبه تغطية الصحف، حيث إن المواد الإلكترونية التي تناولت موضوع العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعمليات المنازل تعتبر ضئيلة جداً، مقارنة بعدد الأخبار الهائل الذي يُنشر على المواقع الإلكترونية.

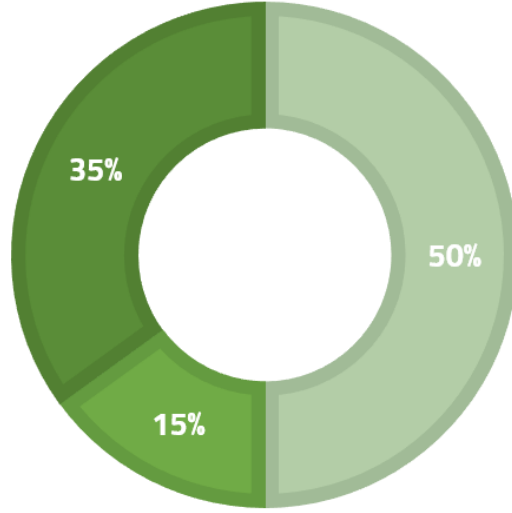
وعند إلقاء نظرة مفصلة على عدد المواد الإلكترونية المنشورة في المواقع الإلكترونية الثلاثة على مدار عشر سنوات، نجد أن عدد المواد الإلكترونية عام 2010 بلغ (20) مادة إلكترونية¹⁵، وبلغت (11) مادة إلكترونية عام 2011¹⁶، ثم ارتفعت إلى (22) مادة إلكترونية عام 2012¹⁷، وارتفعت إلى (31) مادة إلكترونية عام 2013، وفي عام 2014 ارتفعت لتبلغ (48) مادة إلكترونية، ثم (38) مادة إلكترونية عام 2015 و (41) مادة إلكترونية عام 2016، وارتفعت في عام 2017 لتصبح (59) مادة إلكترونية، وفي عام 2018 بلغ عددها (50) مادة إلكترونية، وانخفضت بشكل ملموس لتصل إلى (25) مادة إلكترونية عام 2019.

لتصبح (59) مادة إلكترونية، وفي عام 2018 بلغ عددها (50) مادة إلكترونية، وانخفضت بشكل ملموس لتصل إلى (25) مادة إلكترونية عام 2019.

15 المواد في عام 2010 فقط من موقع عمون الإلكتروني
16 المواد في عام 2011 فقط من موقع عمون الإلكتروني
17 المواد في عام 2012 فقط من موقع عمون الإلكتروني وموقع jo24

نسبة الأخبار

عمون المقر J024



رسم بياني رقم (1) مجموع الأخبار ونسبها المئوية لموقع عمون والمقر و J024 للأعوام من 2010-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الموقع الإلكتروني
11	26	29	11	17	17	14	15	11	20	عمون
4	8	8	9	9	13	1	0	0	0	المقر
10	16	22	21	12	18	16	7	0	0	J024
25	50	59	41	38	48	31	22	11	20	المجموع

جدول (1): مجموع الأخبار حسب السنة لموقع عمون والمقر و J024

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الموقع الإلكتروني
44%	52%	49%	27%	45%	35%	45%	68%	100%	100%	عمون
16%	16%	14%	22%	24%	27%	3%	0%	0%	0%	المقر
40%	32%	37%	51%	31%	38%	52%	32%	0%	0%	J024
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

جدول (2): النسبة المئوية للأخبار حسب كل سنة لموقع عمون والمقر و J024

2. أهمية المادة الإلكترونية المنشورة حسب عدد الأسطر

من أجل إعطاء رؤية واضحة لتوزيع بيانات المواد الإلكترونية في المواقع الإلكترونية الثلاثة، تم تقسيم هذه المواد من خلال فريق الرصد حسب عدد الأسطر التي غطت هذه المادة الإلكترونية المتعلقة بأخبار تتحدث عن العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة وعاملات المنازل، في الفترة من عام 2010 – 2019 وتم تصنيف هذه المواد كما يلي:

- مواد أو أخبار قليلة الأهمية؛ حيث بلغ عدد الأسطر فيها من (1-8) سطرا.
- مواد أو أخبار متوسطة الأهمية؛ حيث بلغ عدد الأسطر فيها من (9-20) سطرا.
- مواد أو أخبار مهمة؛ حيث كان عدد الأسطر أكثر من 21 سطرا.

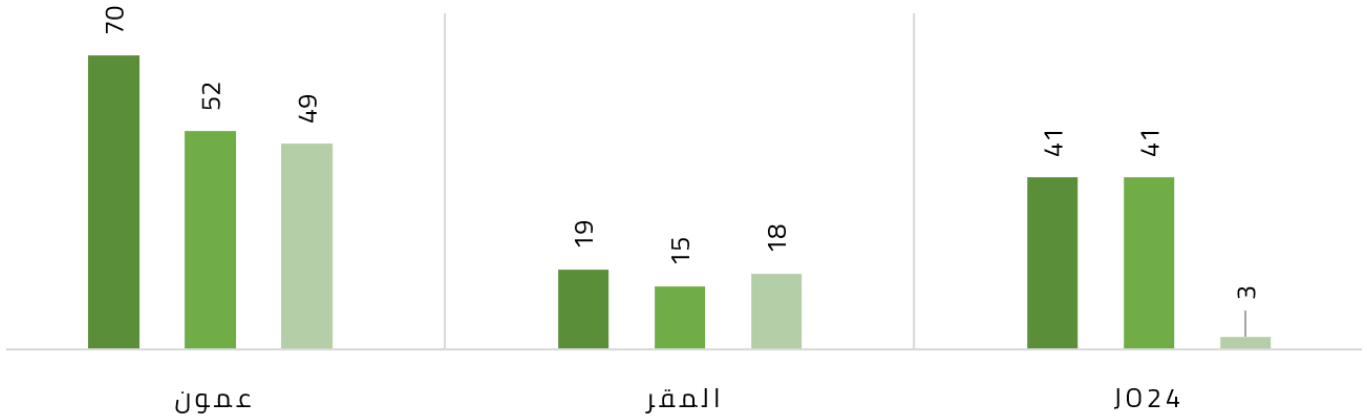
وبتحليل الأرقام استنادا إلى هذا المؤشر، تبين أن عدد المواد المهمة الواردة في المواقع الإلكترونية بلغ (130) مادة إلكترونية من أصل (345) مادة، في الفترة من عام 2010-2019، وبنسبة بلغت 38% من مجموع المواد الكلي. تصدر الترتيب موقع عمون الإخباري من ناحية الأخبار المهمة بواقع (70) مادة إلكترونية مهمة، وبنسبة بلغت 54%، فيما جاء موقع J024 في المرتبة الثانية بـ (41) مادة إلكترونية مهمة، وبنسبة بلغت 31%، وأخيرا موقع المقر الإلكتروني بـ (19) مادة إلكترونية، وبنسبة بلغت 15%.

أما بالنسبة لعدد المواد متوسطة الأهمية المنشورة في المواقع الإلكترونية فقد بلغ (108) مادة إلكترونية من أصل (345) مادة، وبنسبة بلغت 31% من مجموع المواد الكلي. بلغ عدد المواد متوسطة الأهمية في موقع عمون (52) مادة إلكترونية، وبنسبة بلغت 48%، ليحتل بها الصدارة، وفي المركز الثاني جاء موقع J024 وبعده مواد (41) مادة إلكترونية، وبنسبة بلغت 38%، واحتل المركز الأخير موقع المقر بـ (15) مادة إلكترونية وبنسبة بلغت 14%.

وأخيرا فقد بلغ عدد المواد التي صُنِّفت بأنها موادا قليلة الأهمية (107) مادة إلكترونية من أصل (345) مادة، وبلغت نسبتها 31% من مجموع المواد الكلي. وجاء موقع عمون في المركز الأول بـ (49) مادة إلكترونية، وبنسبة بلغت 46%، تلاه موقع J024 بـ (40) مادة إلكترونية، وبنسبة 37%، ثم موقع المقر بـ (18) مادة إلكترونية وبنسبة 17%.

الأهمية حسب عدد الأسطر

- عدد الأخبار المهمة "عدد الأسطر 21 فأكثر"
- عدد الأخبار متوسطة الأهمية "عدد الأسطر من 9-20"
- عدد الأخبار الأقل أهمية "عدد الأسطر من 1-8"



رسم بياني رقم (2): الأهمية حسب عدد الأسطر: للأعوام من 2010-2019، للمواقع الإلكترونية، عمون والمقر وJO24

3. أهمية المادة الإلكترونية المنشورة حسب وجود صورة

بالنسبة لمؤشر وجود صورة من عدمه داخل المادة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية الثلاثة، تم تقسيم هذه المواد إلى مواد مهمة عند وجود صورة، وقليلة الأهمية عند عدم وجود صورة¹⁸.

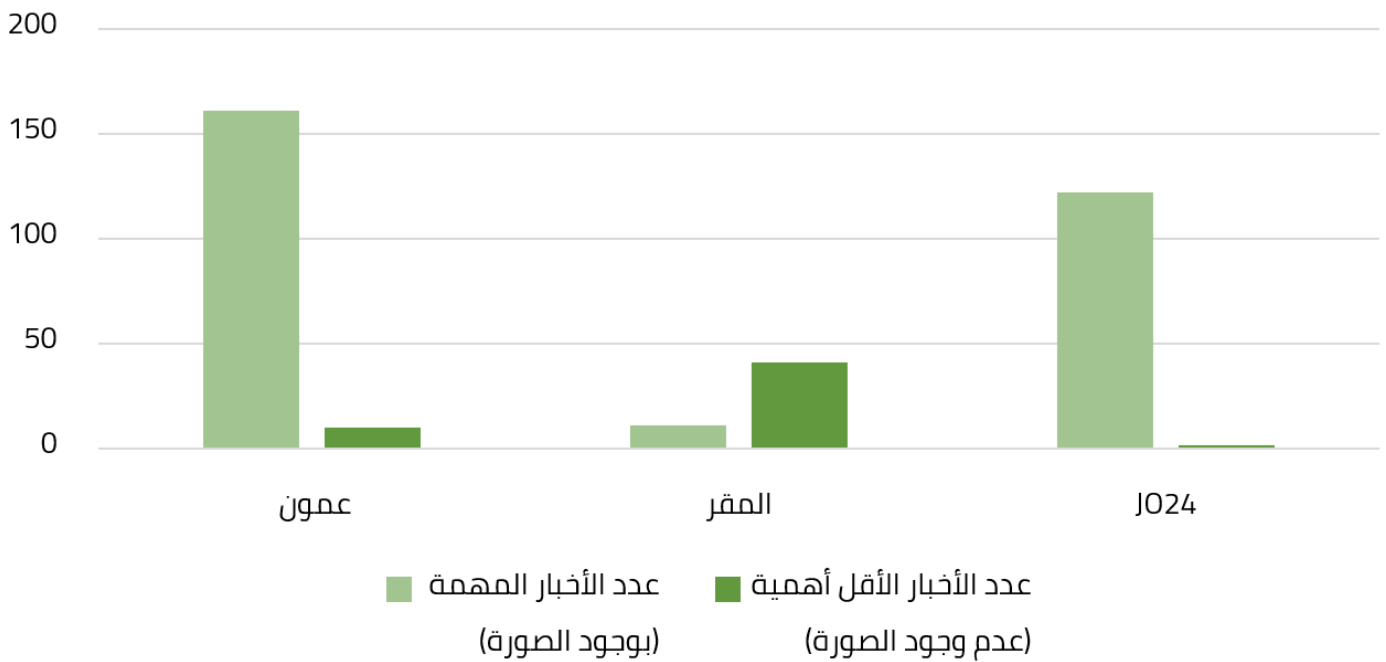
وعند الاطلاع على المواد الإلكترونية المنشورة في المواقع الإلكترونية الثلاثة، في الأعوام من 2010-2019، تبين أن عدد المواد الإلكترونية التي تم نشرها واحتوت على صورة بلغ (294) مادة إلكترونية، من أصل (345) مادة، وبنسبة تجاوزت 85%، وعدد المواد التي تم نشرها ولم تحتوي على صورة بلغ (51) مادة إلكترونية من أصل (345) مادة، وبنسبة 15%.

وبتفصيل هذه البيانات التي تؤكد على أهمية الصورة في مثل هذه المواقع الإلكترونية، نجد أن موقع عمون قام بنشر (161) مادة إلكترونية بصورة وبنسبة 55%، وقام موقع JO24 بنشر جميع موادها البالغ عددها (122) مادة إلكترونية تحتوي على صورة وبنسبة 41%، وقام موقع المقر بنشر (11) مادة إلكترونية تحتوي على صورة وبنسبة 4%.

18 تم اعتبار المواد بأنها تحتوي على صورة حتى إذا كانت الصورة لناشر المادة، أو صورة تعبيرية، لاعتقادنا بأهمية وجود الصورة من ناحية لفت انتباه القراء للمواد التي تحتوي على صورة أكثر من المواد التي لا تحتوي على صورة

أما من حيث عدد المواد الإلكترونية التي لا تحتوي على صورة، وتم اعتبارها مواد قليلة الأهمية، نجد ان عددها بلغ (51) مادة إلكترونية وبنسبة 15%، توزعت هذه المواد على موقع عمون بـ (10) مواد إلكترونية، وبنسبة 20%، وموقع المقر بعدد مواد بلغ (41) مادة إلكترونية، وبنسبة بلغت 80%، فيما لم يتم موقع J024 بنشر أي مادة إلكترونية لا تحتوي على صورة.

الأهمية حسب وجود الصورة



رسم بياني رقم (3): الأهمية حسب وجود الصورة للأعوام من 2010-2019، للمواقع الإلكترونية، عمون والمقر وJ024.

التوصيات

- عمل رصد دوري لوسائل الإعلام سواء المطبوعة أو المسموعة أو المرئية لتسليط الضوء على الممارسات الإعلامية وتعزيزها إذا كانت مهنية، ومحاولة تصويبها إذا كانت سلبية أو غير مهنية.
- إدماج قضايا العمال، وتحديدًا العمال المهاجرين في تغطياتهم الإعلامية، والتركيز على نقل القصص الصحفية على لسان العمال كونهم الأكثر قدرة على إيصال همومهم وما يعانونه وما يريدونه.
- تكثيف بناء قدرات العاملين في الإعلام سواء المندوبين الصحفيين أو المصورين الصحفيين أو المحررين أو رؤساء الأقسام حول التغطية المثلى لقضايا العمال المهاجرين، مع الاهتمام كذلك بشمول الصحفيين والمندوبين في المحافظات بهذه التدريبات.
- إعداد دليل، يتم تدريب العاملين في الإعلام على محتواه يتناول كافة المعايير المهنية عند تغطية قضايا العمال المهاجرين.
- تدريب عمال مهاجرين في كافة القطاعات على كيفية التعامل مع الإعلام لنقل صوتهم عند رغبتهم بإيصال أي قضية تخصهم، ومن الممكن تأسيس شبكة ممكن تسميتها «المهاجر الصحفي» يتم من خلالها تدريب مجموعة من العمال المهاجرين على أساسيات التعامل مع الإعلام.
- تطبيق المبادئ الأخلاقية وتجنب الصور النمطية وتطوير ممارسات غرفة الأخبار الجيدة.
- تطوير الصحافة المتخصصة، ومساعدة الصحفيين المتخصصين في قضايا الهجرة بشكل عام على تطوير عملهم الصحفي، من خلال مدهم بالدورات المتقدمة، وتسهيل سبل وصولهم للمعلومات التي يحتاجونها حول هذا الملف. وكذلك، توفير التدريب للصحفيين والمحررين الذين يغطون ما يدور حول الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي فيما يخص العمال المهاجرين، المصطلحات التي يجب استخدامها أثناء تغطية قصص اللاجئين.
- الإهتمام بتوفير معلومات مفصلة حول أثر الهجرة على تعزيز الإقتصاد الوطني على المدى البعيد، حتى عندما تكون هناك تحديات قصيرة المدى.
- إعداد سياسات صحفية داخلية أو إضافة بعض البنود للسياسات الموجودة في وسائل الإعلام، التي تشير إلى المعايير المهنية لتغطية قضايا العمال المهاجرين.